الفصل الأول

التنظير السوسيولوجي للدولة

أولا: في نشأة وظهور علم الاجتماع السياسي.

ثانيا: في استقلالية علم الاجتماع السياسي.

ثالثا: علم الاجتماع السياسي بين الدولة والسلطة.

رابعا: سوسيولوجيا الدولة في الفكر الغربي.

خامسا: تعريف الدولة.

سادسا: نشأة وظهور الدولة.

1- أسباب خارجية لا إرادية.

2- أسباب داخلية إرادية.

سابعا: المجتمع والدولة في الفكر العربي.

obeikandl.com

أولا: في نشأة وظهور علم الاجتماع السياسي

رغم أنه ليس هناك اتفاق بين العلماء فيما يخص نشأة علم الاجتماع السياسي إلا أنه يمكن القول أن القرن التاسع عشر كان حاسما في ظهور إسهامات جدية تدخل في هذا الإطار والحقيقة أن ظهور علم الاجتماع السياسي مرتبط بظهور علم الاجتماع العام وهذا مع حلول القرن التاسع عشر، حينما اشتدت رغبة بعض الفلاسفة والمفكرين في إقامة علم الاجتماع قادر على دراسة المجتمع الإنساني باستخدام أدوات منهجية محايدة قدر الإمكان[1]، لإعطاء هذا العلم الجديد نوعا من الموضوعية وتصبح مقولاته تمتاز بالصدق والعمومية، بمعنى أنها تصدق على جميع المجتمعات.

والواقع أن علم الاجتماع السياسي شأنه شأن علم الاجتماع العام نشأ لمواجهة العديد من الأسئلة والمشكلات التي ظهرت في تلك الحقبة، فلقد أحدثت الثورة الفرنسية والثورة الصناعية ظهور العديد من الظواهر التي لم تكن موجودة من قبل، وكان النظام على العلماء والمفكرين إيجاد حلول لتلك المشكلات حتى يرجع المجتمع إلى حالة النظام وحالته الطبيعية، من هنا برزت الحاجة إلى إقامة علم الاجتماع يتولى هذه المهمة، أي بإيجاد حلول وتفسيرات لهذه الظواهر.

ومع تعقد المجتمع وازدياد حدة المشاكل وتنوعها، بدأ في الظهور علوم خاصة، كل منها تختص بدراسة جانب معين أو إطار معين من الحياة الاجتماعية المتنوعة فظهر علم الاجتماع الصناعي والريفي والحضري وعلم الاجتماع السياسي...الخ، يقول الباحث الأمريكي "ليبست" (Lipset) أن الأزمات الدينية في القرن السادس عشر والسابع عشر، وكذلك الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا، هما العاملان اللذان أديا إلى بلورة المجتمع الجديد، وبلورت ما نسميه بعلم الاجتماع السياسي، فلقد كشف انهيار المجتمع التقليدي لأول مرة للرأي العام الفرق بين المجتمع والدولة[2]، حيث ارتبط علم السياسة منذ البداية بموضوع

---

(1)- السيد الحسيني. علم الاجتماع السياسي – المفاهيم والقضايا- القاهرة: دار المعارف. الطبعة الثالثة. 1984 ص 18.

(2)- محمد السويدي. علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. بدون سنة ص8.

الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وهكذا يلتقي كل من علم السياسة وعلم الاجتماع في دراسة هذا الموضوع طالما أن هدفهما واحدا وهو إعادة المجتمع إلى حالته الطبيعية وتحقيق الإصلاح الاجتماعي بعد ما تغيرت ملامح المجتمع بعد الأحداث التي عرفها في تلك الفترة.

لقد كانت المشكلة الأولى التي شغلت أذهان المفكرين السياسيين بعد انهيار المجتمع القديم وزوال السلطة التقليدية وظهور الطبقة البرجوازية، تتعلق بطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة التي تتصل بشرعية السلطة، ومدى ما يتطلبه استقرار الوضع الاجتماعي، وقد انقسم المفكرون إزاء هذه القضية إلى فريقين، فمنهم من يناصر سلطة الدولة ويطالب بتدعيمها وتقويمها حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الفرد ومنهم من يطالب بتحديد سلطة الدولة وإعلاء شأن المجتمع[1]، بينما يذهب اتجاه أخر إلى زوال هذه الدولة أساسا طالما أنها لا تمثل المصلحة العامة بل تمثل المصلحة الخاصة لمجموعة محددة من الأشخاص، من هنا بدأ يظهر الربط بين البناء السياسي والبناء الاجتماعي.

ورغم تأخر ظهور علم الاجتماع السياسي إلا أن الأفكار التي تدخل في هذا الإطار يرجع ظهورها إلى القرن الثامن عشر ومع الرواد الأوائل لعلم الاجتماع من أمثال "سان سيمون، أوجيست كونت، أميل دوركايم، كارل ماركس، هربرت سبنسر، باريتو، ميشلز، موسكا، فيبر" وغيرهم، حيث درس هؤلاء كثيرا من المواضيع المتعلقة بالسياسة وتوزيع القوة والنفوذ والحركات الاجتماعية والطبقات الاجتماعية وتأثير كل ذلك على البناء السياسي فعلم الاجتماع السياسي مدين بتطوره الهام منذ القرن التاسع عشر على قيام فصل واضح بين السياسي والاجتماعي بين تركيب المجتمع كموضوع للدراسة المنظمة والانعكاس الناجم عن ذلك على العلائق بين الحياة السياسية والاجتماعية[2].

لقد أدى ظهور الرأسمالية والثورة الصناعية وصعود البرجوازية إلى هرم السلطة السياسية والاقتصادية، وظهور الديمقراطية الغربية، إلى ردود أفعال عديدة تمثلت في مساهمات العديد من العلماء اللذين حاولوا إما تبرير هذا الوضع أو نقده محاولين تبيان أثرها على تطور

---

(1)- عبد الباسط عبد المعطي في عاطف فؤاد. *الحرية والفكر السياسي المصري*. القاهرة: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. 1988. ص ك.

(2)- بوتومور. علم الاجتماع السياسي. ترجمة وميض نظمي. بيروت: دار الطليعة. 1986. ص 8.

المجتمعات الغربية، وقد أدى هذا الوضع أن يكون الموضوعين الرئيسيين لعلم الاجتماع السياسي في فترة التكوين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر هو النتائج الاجتماعية لظهور الديمقراطية كشكل في الحكم، والأهمية السياسية لتطور الطبقات الاجتماعية على أساس الرأسمالية الصناعية.

ولكن النظرة إلى هذين الموضوعين لم تكن واحدة، بل أثارت نظريات متضادة شدد فيها إما على تأثير الأشكال والقوى السياسية على المجتمع أو تأثير مختلف العناصر الاجتماعية على الأشكال السياسية[1].

فإذا كان "ماركس" قد اهتم بالدرجة الأولى بتأثير الثورة الصناعية وما خلفته من انقسام المجتمع وظهور طبقة البروليتاريا كقوة مضادة للبرجوازية، بل سيكون لهذه الطبقة – البروليتاريا – المستقبل حينما تطيح بهذه الأخيرة، فإن عالم آخر "توكفيل" (Tocqueville) ومن أمريكا يطرح وجهة نظر جديدة، وعلما جديدا في السياسة (كما يذهب إلى ذلك بوتومور) هذا العلم الذي هو ضروريا للعالم الجديد الذي ستكون فيه أمريكا هي القوة المهيمنة لاحقا، علما يعني بتطور الديمقراطية وتكوين مجتمع حديث.

وفي ملاحظته "توكفيل" التباين بين الثورتين في القرن الثامن عشر، الثورة الديمقراطية والثورة الصناعية، الذين كانا يخلقان العالم الجديد، أبدى خلافا لماركس اهتمام أكثر بالأولى وأضفى عليها أهمية أعظم في تشكيل المجتمعات الحديثة[2].

ومن بين التطورات الأخرى التي ساهمت في تطور علم الاجتماع السياسي وخاصة خلال القرن التاسع عشر وذلك من خلال وصف مخططات للتطور الاجتماعي متأثرين بذلك بالداروينية، حيث أدت الثورة الصناعية وظهور الرأسمالية إلى تعقد المجتمعات شيئا فشيئا وأصبح المجتمع يفقد الكثير من بساطته، وهكذا دخل المجتمع الأوروبي مرحلة الديناميكية بدل من الإستاتيكية (بمفهوم كونت) وأصبح التضامن عضويا وليس ميكانيكا (مفهوم دوركايم) وقد ربط كل ذلك بالنظام السياسي، وإن كان ذلك بشكل عارض وليس بشكل رئيسي، أدى هذا التطور بعلماء تلك الفترة إلى رسم مخططات ونماذج للتطور مفرقين بذلك بين مجتمع وآخر على أساس متغيرات معينة مثل: الرأسمالية، الديمقراطية والصناعة ... الخ.

---

(1)- نفس المرجع. ص 24.
(2)- نفس المرجع. ص 11.

فلقد أقام بعض العلماء رواد علم الاجتماع تصنيفات معينة للمجتمعات ربطوا فيها بين الاقتصاد الرأسمالي والنظام السياسي الديمقراطي كما نجد ذلك عند "سبينسر" هذا الأخير الذي فرق بين نوعين من المجتمعات الأولى سماها المجتمعات المقاتلة، والثانية سماها المجتمعات الصناعية وإذا كانت الأولى تتسم بغلبة الفعاليات المتعلقة بالدفاع والهجوم (أي الحرب) فإن الثانية تتجه نحو السياسات التمثيلية ونظام أكثر انتشارا للتنظيم، ويستنتج "سبينسر" في النهاية أن الحكومة التمثيلية تعتمد إلى حد كبير على وجود نمط معين من اقتصاد ألمشاريع الحرة وعدم التدخل الحكومي[1].

رغم أننا نلاحظ أن رواد علم الاجتماع السياسي لم يفلحوا كثيرا في تناول العديد من الظواهر السياسية التي تدخل الآن في إطار علم الاجتماع السياسي إلا أن إسهاماتهم فتحت الطريق أو كانت بداية لظهور الأفكار الحقيقية التي أدت فعلا إلى تطور علم الاجتماع السياسي كما نفهمه الآن بوصفه علما يبحث عن الأسس الاجتماعية للظواهر السياسية، وسوف نكون غير منصفين لو اعتبرنا هذا الاهتمام وليد عصر النهضة الأوروبية فقط، فالاهتمام بالظواهر السياسية يرجع إلى الحقبة اليونانية مرورا بالعلامة العربي ابن خلدون الذي ربما يكون هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع مرورا بمكيافيلي أبو الواقعية السياسية، حيث يكون هؤلاء – حسب نظرنا– أهم وأعظم المساهمين في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي.

يعتبر البعض كتاب "السياسات" لأرسطو أول مؤلف علمي سياسي بل يذهب البعض إلى وصفه أعظم مؤلف علمي سياسي عرفته الإنسانية حتى الآن، ومن هؤلاء مؤرخ الفكر اليوناني "زيللر" (ZELLER) الذي يقول بأن سياسات أرسطو هي أغنى كنز أتانا من الثقافة القديمة وهو أعظم مساهمة حصلنا عليها في حقل علم السياسة[2]. فنحن ندين له –أرسطو– في الوقت نفسه بعلم السياسة وبمكانته بين العلوم كما يقول "بريلو" (PRELLOT)[3].

ومن بين المواضيع التي عالجها أرسطو في كتابه "السياسة" والتي تجعله يحتل مكانة مهمة في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي موضوع الدولة، أن غرض السياسة الأساسي

---

(1)– نفس المرجع. ص ص 77–78.

(2)– حسن صعب. علم السياسة. بيروت: دار العلم للملايين. الطبعة الرابعة. 1967. ص 75.

(3)– مارسال بريلو. مرجع سابق. ص 22.

عند أرسطو هو البحث عن نشأة الدولة الأفضل[1]، ذلك أن الدولة هي من الأمور الطبيعية وأن الإنسان بطبيعته حيوان سياسي، فالدولة مقدمة على الأسرة وعلى الفرد لأن من الضروري أن يتقدم الكل على الجزء[2] فالفرد لا عمل له إلا في المجتمع وبالتالي فالمجتمع أو الدولة سابقة على الفرد وعلى هذا فالمدينة عند أرسطو سابقة على القرية وعلى الأسرة اللتين ليستا إلا مرحلتين للوصول إلى الدولة التي يستطيع الفرد فيها أن يبلغ الكمال[3] وهذه الدولة حتى تكون قوية وتفي بالغرض الذي قامت من أجله يجب أن تتوفر فيها عناصر معينة لأنه بدون هذه العناصر ربما لا تقوم الدولة، فأولا يجب توفر الغذاء ثم الصناعات والفنون، وأن يتوافر السلاح الذي يستخدم لقمع العصاة وتأييد السلطة ودرع من يسعى إلى الإساءة من الدول الأجنبية ويتعين كذلك أن تتوفر الثروات ليتمكن أهل المدينة من البذل في احتجاجاتهم الخاصة ويجب أيضا أن يتوفر في الدولة من يسهر على خدمة الذات الإلهية وأخيرا وهذا أهم شيء بالنسبة لأرسطو يجب أن يقوم في الدولة قضاء يحكم في الفوائد والحقوق المتبادلة[4].

إن أرسطو بهذا الوصف والتحليل المتضمن العناصر التي يجب أن تتوفر في الدول يكون قد سبق الكثير من العلماء المعاصرين في علم السياسة والقانون والاجتماع في طرح قضايا تبدو في وقتنا الراهن مهمة، ومازال الكثير من العلماء يعتمدون على أراء أرسطو في السياسية وخاصة عندما يتحدث أرسطو أو يصف الشروط التي يجب توفرها ليتحقق بموجبها شكل الدولة الأمثل، أو ما يطلق عليه فقهاء القانون الدستوري"أركان الدولة"، وحسب أرسطو فإذا ما توفرت للدولة هذه الشروط توفر لها البقاء والمنعة وهذه الشروط كما ذكرها أرسطو في كتابه المذكور سابقا أهمها عدد السكان، مساحة المدينة، طوائف المدينة أو ما يمكن أن نسميه في وقتنا الحاضر الطبقات الاجتماعية حيث تتألف المدينة من ثمانية طوائف أساسية هي الزراع، الصناع، التجار، الجند، الطبقة الغنية، الكهنة، الحكام والموظفين وأرسطو لا يفترض مساحة معينة للمدينة، بل يفترض أن تكون المدينة مستقلة بذاتها، محصنة ضد الأعداء،

---

(1)- جورج كتورة. السياسة عند أرسطو. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1987.ص70.

(2)- أرسطو. السياسات. ترجمة الأب اوغسطين برباره. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية. 1975. ص 9.

(3)- محمد السويدي. مرجع سابق. ص 22.

(4)- أرسطو. المرجع السابق. ص ص 375-376.

ويتولى الجند والحراس حراستها باستمرار[1]، هكذا يكون أرسطو بحق رائدا من رواد علم السياسة رغم المسافة التي تفصل أفكاره السياسة والأفكار الحديثة في علم السياسة، فعلماء السياسة وعلم الاجتماع السياسي مدينون له بحق في هذا المجال.

بعد أرسطو يبرز عالم عربي قدم إسهامات معتبرة خاصة في علم الاجتماع وعلم السياسة إنه العالم العربي ابن خلدون الذي كثيرا ما تناسى الدارسون والعلماء إسهاماته القيمة في علم الاجتماع عموما وعلم الاجتماع السياسي خصوصا. فلا يخلو كتابه " المقدمة" من أفكار قيمة هي من صميم علم الاجتماع السياسي بل يمكن تصنيفه إلى جانب العلماء الذين ينظرون إلى أن علم الاجتماع السياسي علم الدولة، ويذهب الساعاتي[2] على أن المقدمة تشمل فيما تشمل علم الاجتماع السياسي، إلى جانب فروع أخرى لعلم الاجتماع وذلك لما احتوته المقدمة من مواضيع حول الدولة والسلطة التي تدخل في صميم علم الاجتماع السياسي.

ويذهب حسن صعب[3] إلى أبعد من هذا إذ يعتبر ابن خلدون رائد من رواد علم السياسة الحديثة من خلال عمله الجديد الذي يصف فيه أحوال الاجتماع السياسي كما هي عليه وانشغاله التام بالمدن والدول القائمة، لا بالمدن الفاضلة أو المثالية التي اشتغل بها الفرابي أو أفلاطون، وربما يكون ابن خلدون العالم العربي الوحيد الذي اهتم بموضوع الدولة وشروط قيامها وأسباب فنائها لأن من سبق ابن خلدون من علماء وفقهاء وإن كانوا اهتموا بالسياسة فقد كان اهتمامهم محدودا أو في إطار ضيق جدا يتمثل في الشروط التي يجب أن تتوفر في الحاكم الصالح وشروط الإمامة والخلافة إلى غير ذلك كما نجد عند الماوردي والفرابي وابن تيمية والغزالي وغيرهم، فكل هؤلاء العلماء اهتموا بالجماعة السياسة لا بالدولة عكس ابن خلدون الذي يوصف لنا في المقدمة الأوضاع السياسية وتحليلها وربطها بالبناء الاجتماعي القائم، ولهذا تكتسي اجتهادات ابن خلدون قيمة خاصة في الفكر السياسي والاجتماعي، بل ذهب بعض المعاصرين مثل محمد عابدي الجابري إلى القول بأن ابن خلدون قد مس قضايا لا تزال حية وملحة في وقتنا الحاضر فابن خلدون يمكن النظر إليه كمعاون لواقع نعيشه ولا نتحدث عليه، إن اجتهادات

---

(1)- كتورة. مرجع سابق. ص ص 09-10.

(2)- حسن الساعاتي. *علم الاجتماع الخلدوني قواعد المنهج*. بيروت: دار النهضة العربية. 1972.

(3)- حسن صعب. مرجع سابق. ص 84.

ابن خلدون في الربط بين سلوك الدولة وبما يمكن تسميته في لغة العلم الاجتماعي بالتكوينات الاجتماعية مثل البداوة، الصناع، التجار، الفلاحين، وتكوين الفائض بواسطة البعض والاستحواذ عليه بواسطة البعض الآخر وتأثير ذلك على الحياة السياسية هي اجتهادات سوسيولوجية فذة وجديدة بالمعايير الفكرية السائدة آنذاك، فهو يكشف عن نمط من العلاقة بين المجتمع والدولة[1].

فمقدمة ابن خلدون كلها تقريبا تدور حول موضوع مركزي هو الدولة ولا نكون مبالغين إذا اعتبرنا ابن خلدون عالم اجتماع الدولة إذ استطاع أن يربط بين الأوضاع السياسية بالبناء الاجتماعي القائم، معتبرا الدولة ضرورة اجتماعية اقتصادية في آن واحد، يقول ابن خلدون في مقدمته "الملك منصب طبيعي للإنسان، لأن البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضرورياتهم"، ونتيجة للطبيعة الحيوانية الموجودة في البشر والتي تجبر الآخرين بالعدوان والظلم اتجاه الآخرين، تكون الحاجة إلى الدولة ضرورية لإيقاف هذه العدوانية وهذا الظلم الذين يبديهما البعض اتجاه البعض الآخر يقول ابن خلدون "فاستحال بقائهم فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن بعض واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم"[2].

وكأن ابن خلدون بذلك يكون قد سبق أصحاب – نظرية العقد الاجتماعي– وخاصة "هوبز" الذي ينظر إلى الطبيعة البشرية أو حالة الفطرة على أنها مملوءة بالعنف والصراع بين الأفراد، وكأن ظهور الدولة نتيجة لعقد بينهم وبين حاكم يتنازلون بموجبه عن حقوقهم من أجل العيش في أمن واستقرار، وكما قال "شوبنهار" فالدولة هي اللجام الذي يهدف إلى منع عدوانية هذا الحيوان الضار الذي هو الإنسان[3].

وهكذا تصبح الدولة عن ابن خلدون ضرورة اجتماعية بدونها لا يمكن العيش ولا يمكن للمجتمع أن يكون لأنه بدون ملك لا يكون عمران "فالدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة، والدولة دون عمران لا تتصور، والعمران دون الدولة والملك معتذر لما في طباع البشر من العدوان الداعي إلى ذلك الوازع".

---

(1)– سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. ص ص 80–81.

(2)– عبد الرحمان ابن خلدون. المقدمة. بيروت: دار مكتبة الهلال. 1988. ص ص 128–129.

(3)– جورج بوردو. الدولة. ترجمة سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. 1985. ص 39.

لقد استطاع ابن خلدون بعقلية ثاقبة وفكر علمي سليم أن يكشف عن قضايا مهمة بتداخلها وتكاثفها نشأت الدول أو تزول عند غياب أو ضعف هذه الأسباب، وهنا نجد ابن خلدون يكشف لنا عن أهم سبب محرك في تكوين ونشأة الدولة أو انهيارها وهاذ بعد قراءته وبحثه في تاريخ الأمم السابقة، حيث اهتدى ببصيرته الناقدة إلى اكتشاف أهم عنصر وهو العصبية، حيث يلعب هذا العنصر الطبيعي دورا مهما في نشأة الدولة أو انهيارها فإذا كانت العصبية في مرحلة سابقة تؤدي إلى تكوين الدولة بما تمنحه من قوة لأفرادها لبناء جهاز الدولة فإنها في مرحلة تالية وبعد أن ينتشر البذخ وعيشة الأبهة بين أعضاء جهاز الدولة، فما تلبث العصبية أن تضعف وتعصف في الأخير بالدولة إلى الزوال والانهيار.

إن الدولة بهذا المعنى عن ابن خلدون مركب تأليفي من عناصر متداخلة أهمها عنصر طبيعي محرك "العصبية" وعناصر مادية تتولد عن وجود الدولة نفسها مثل جمع الأموال الكثيرة بالجباية واستكثار الجيوش بتلك الأموال وظهور الأبهة الملكية للعيان، وبعضها عناصر "معنوية نفسية" مثل تعود الناس الخضوع لأمرها وانغراس الإيمان في نفوسهم بأن ذلك واجب لأصحاب تلك الدولة[1].

فابن خلدون يعد بحق عالما مجددا في مجال علم السياسة أو علم الاجتماع أو العمران كما أسماه رغم أن كثير من العلماء والنقاد يتناسون إسهاماته في هذا المجال.

وإذا كان ابن خلدون في المغرب العربي وفي العالم الإسلامي قد أعطى بعدا جديدا للسياسة وخاصة بتناوله أحد أهم موضوعات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي الحديث ألا وهو موضوع الدولة حيث أمكن القول أن المقدمة كلها تحتوي على موضوع الدولة وما يتعلق به من مسائل، فإن في أوروبا ومع عصر النهضة بدأت الأفكار السياسية تظهر إلى الوجود وبدأ علم السياسة يأخذ بعدا أخرا في هذا المجال ونجد في هذا الصدد عالم السياسة وأبو الواقعية السياسية كما يدعوه البعض "ميكيافيلي" (Mechiavel) ويقارن "دوفرجيه" بينه وبين أرسطو فيقول: <لقد وجد أرسطو العنصر الأول في علم السياسة وهو استعمال منهج الملاحظة

(1)- سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. ص ص 81-82.

وأوجد ميكافيلي العنصر الثاني وهو المنهج الموضوعي المتجرد من الاهتمامات الخلقية، فحقق ميكافيلي بذلك للعلم السياسي ما لم تحققه الفلسفة اليونانية، وهو استقلال السياسة عن الأخلاق>[1].

فحسب ميكافيلي فإن الشهية الأولى لرجل السياسة هي السلطة والحكم وبذلك لا يجب أن يكون للأخلاق أهمية أو دور في هذا المجال فالصراع من أجل السلطة يتنافى مع الأخلاق، فمع ميكافيلي بدأ الكذب والاحتيال وعدم صيانة العهود تكسب معاني أخرى ليست معانيها في الأخلاقيات المعطاة فهذا الذي كان غير أخلاقي يمكن أن يتحول إلى ما بتنا نعرفه اليوم بـــ"التكنيك" الذي يحتل موقعه الطبيعي في علم سياسة يؤسسه ميكافيلي، وهذا ما قصده "أرنست بلوخ" حين يقول <أعطى ميكيافيلي لمعاصريه وليس لهم وحدهم فقط وصف التأويل الواقعي للواقعية السياسية[2]، فلقد كشف هذا العالم حقيقة السياسة والسلطة وبالتالي الدولة، طالما أن هدف رجال السياسة هي السلطة التي تعني السيطرة على قمة الدولة، هذا ما أدى بأحد الباحثين الماركسيين على اعتباره مع هوبز أي واقعيتهما السياسية كمصدر للنظرية الماركسية حول الدولة[3]، فلقد رأى ميكافيلي بأن السياسة ما هي إلا نشاط قائم على علاقات القوة رافضا بذلك مثالية الحكم الإلهي والمصلحة المشتركة، وحسب رأيه سواء بالحيلة أو العنف فإن الحكومة في دائما أداة للقمع ولا يمكن أن تكون غير ذلك[4]>.

فموضوع السلطة والحكومة والدولة شكلت في وقتنا المعاصر أهم مواضيع علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي خاصة، وبذلك يكون ميكافيلي قد قدم وجهة نظر جديدة متمثلة ذلك في الواقعية السياسية التي أصبحت في وقتنا الراهن اتجاها سياسيا قائما بحد ذاته، وربما يكون ماركس بحق قد استفاد كثيرا من أراء ميكافيلي في تطوير أراءه السياسية حول الدولة في المجتمع الرأسمالي حيث تمثل السلطة أهداف الطبقة المالكة للسيطرة على المجتمع.

انطلاقا مما سبق نستطيع أن نقول أن علم الاجتماع السياسي كما نفهمه حاليا هو نتيجة لمسيرة طويلة من الأفكار السياسية التي ظهرت منذ زمن طويل يرجع إلى الفكر اليوناني، إلا أننا نستطيع أن نقرر أن علم الاجتماع السياسي المعاصر مدين لعالمين من علماء الاجتماع هما (كارل ماركس وماكس فيبر) في تطوير الكثير من قضايا هذا العالم حيث تعتبر التحليلات

---

(1)- حسن صعب. مرجع سابق. ص ص 94-95.

(2)- حازم صاغية. <نيكولوماكيا فيللي>. مجلة الفكر العربي. (عدد 22 سبتمبر- أكتوبر 1981). ص 402.

(3)- Pierre fou Geyrollas. Sciences Sociales et Marxisme. Paris. Payot. 1982. PP 223-224.

(4)- Ibid. pp. 223-225.

السياسية الحديثة والمعاصرة كرد فعل أو امتداد لتطوير هذين العالمين، فلقد كانا هذان العالمان من أبرز العلماء الذين لفتوا الاهتمام إلى دراسة الظواهر السياسية وذلك بربطها بالإطار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وكيف أن هذه الأسس ومن خلالها تجد الظواهر السياسية تفسيرها.

فكارل ماركس ومن قاموا بتطوير نظرياته وأراءه ينظر إلى السياسة في ضوء دعائمها ومقوماتها الطبقية، ومعنى هذا أن علم الاجتماع السياسي ينطلق في تحليلاته داخل هذه الاتجاهات في ضوء الأساس الاجتماعي والاقتصادي للقوة السياسية، أما ماكس فيبر ومن تأثروا به فينظر إلى السياسة أو يهتم بالتحليل التنظيمي للجماعات السياسية المختلفة، ومعنى ذلك استقلال النظم السياسية وعدم خضوعها آليا للبناء الاقتصادي.

والواقع أن أهمية فيبر لا تعود فقط إلى كونه أبرز ناقدي نظرية ماركس، بل أنها تعود أيضا على قدرته على صياغة كثير من المفاهيم ذات الأهمية البالغة بالنسبة لهذا العالم، ونستطيع أن نلمس تأثير فيبر إذا ما تأملنا دراساته عن العلاقة بين الدين والاقتصاد وتعريفاته للطبقة والمكانة فضلا عن إسهاماته البارزة في دراسة البيروقراطية والسلطة.

وهكذا يبدو واضحا أن فيبر تناول كثيرا من مشكلات وقضايا علم الاجتماع السياسي، ففي مقال له نجده يعرف السياسة بأنها الكفاح من أجل المشاركة في السلطة أو النضال من أجل توزيع السلطة سواء كان على المستوى الدولي أو مستوى الجماعات داخل الدولة الواحدة[1]، فعلم الاجتماع السياسي كعلم للسلطة مدين من غير شك لماركس فيبر، فكثير من علماء السياسية وعلماء الاجتماع السياسي اتخذوا من أراء فيبر المنطلق في دراساتهم (ريمون أرون، جورج فيدل، جورج بوردو، موريس دوفرجيه) ذلك أن علم الاجتماع السياسي بالنسبة لفيبر هو علم اجتماع السيطرة في المقام الأول[2]، وهذه السيطرة لا تستمد أساسها وقوتها من الملكية الاقتصادية، فالسلطة هنا تفهم على أساس سياسي.

---

(1)- السيد الحسيني. مرجع سابق. ص 9.

(2)- جان بيار كوت. جان بيار موني. مرجع سابق. ص 23.

ثانيا: في استقلال علم الاجتماع السياسي

لم يكن من السهل على علم الاجتماع السياسي أن يستقل ويثبت وجوده في دراسة الظاهرة السياسية من دون أن يجد صعوبات كبيرة في سبيله، وربما تكون هذه العوائق هي التي أخرت ظهوره إلى الوجود حتى العقد الخامس من القرن الماضي، رغم أن كثير من علماء الاجتماع تناولوا الظاهرة السياسية وبينوا الإسهام والأهمية والإضافة التي يمكن أن تؤثر في سير وتطور الظاهرة السياسية، وهكذا فقد واجه علم الاجتماع السياسي في أول الأمر هجوما شديدا من جانب المتخصصين في علم السياسة الذين اعتقدوا أنه يقحم نفسه في دراسة الموضوعات التي تدخل في دائرة تخصصهم، غير انه ثبت بمرور الوقت أن لكل علم منهما موضوعاته التي يدرسها ومناهجه التي يستخدمها ومنطلقاته النظرية التي يستعين بها في التحليل والتفسير[1].

فعندما ندرس سوسيولوجيا السياسة فإنها تتصرف بشكل مختلف عن علم السياسة، إنها تأخذ بعين الاعتبار انعكاس العامل السياسي على الحياة الاجتماعية، وبالعكس انعكاس العامل الاجتماعي على الحياة السياسية فأعمال السياسة تعني كثيرا عالم الاجتماع ولكن بطريقة تختلف عن عنايتها بعالم السياسة[2]، وهكذا يبدوا أن علم الاجتماع السياسي مجاله أوسع من مجال علم السياسة فهو إلى جانب اهتمامه بالجانب السياسي فإنه في نفس الوقت يأخذ بعين الاعتبار والأهمية انعكاسات الجانب الاجتماعي على الظاهرة السياسية ومدى تأثير هذا الجانب في تشكيل وتحديد الشكل النهائي لهذه الظاهرة أو تلك، إنه إذن يفسر لنا الأسباب الحقيقية والكامنة للظاهرة السياسية.

إن علم الاجتماع السياسي يختلف عن علم السياسة في انه لا يحلل الواقع السياسي أو الظاهرة السياسية كما هي في الواقع وباعتبارها نظاما قائما بذاته، وإنما يتجه إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين النظام السياسي وبين غيره من الأنساق والعلائق الاجتماعية بمعنى أخر كيف تستطيع هذه الأنساق والعلائق الاجتماعية أن تؤثر في تشكيل الظاهرة السياسية، بهذا المعنى فإن علم الاجتماع السياسي يهتم ويدرس الوظائف الكامنة والجوانب غير الرسمية

---

(1)- عبد الباسط عبد المعطي. مرجع سابق. ص 1.
(2)- مارسيل بريلو. مرجع سابق. ص 51.

للسياسة كما يركز على دراسة الصراع والتغيير الاجتماعي فضلا عن دراسة الجوانب المعوقة للعلاقات السياسية والضغوط والتوترات التي تتعرض لها المنظمات البيروقراطيـــة[1].

فالظاهرة السياسية إن كانت لها جوانب ظاهرة، فإنها في المقابل لها جوانب خفية، وهذه الأخيرة هي التي يمكن أن تساعد في تفسير تلك الظاهرة واتجاهها والتحكم فيها، وبدون هذا الإسهام الذي يمكن أن يقدمه علم الاجتماع السياسي تبقى الظاهرة السياسية غير مفهومة في كثير من جوانبها ويبقى علم السياسة بحاجة إلى علم آخر يساعده في كثير من جوانبها ويبقى علم السياسة بحاجة إلى علم آخر يساعده في كشف تلك الجوانب التي تبقى مهمة وتحتاج إلى تفسير وتعليل، من هنا تظهر أهمية علم الاجتماع السياسي في دراسة الظاهرة السياسية وفي ربطه بين السياسة والمجتمع والعلاقة المتبادلة بينهما والتي أهملت لوقت كبير، فعلم الاجتماع السياسي في جوهره يبحث في العلاقة بين شكل من المجتمع ونمط من النظام السياسي[2].

ومع مرور الوقت بدأ علماء السياسة يعترفون بعلم الاجتماع السياسي في دراسة الظواهر السياسية، فهو يكمل ويقدم إسهامات ومقولات يعجز عنها علم السياسة في تحليل الظاهرة السياسية. وحتى في السنوات الأخيرة بدأ كثير من علماء السياسة من خلال كتاباتهم الحديثة يبدون اهتماما متزايدا بالسياق الاجتماعي والاقتصادي، مما جعلهم أكثر قربا من علم الاجتماع السياسي وأكثر بعد من علم السياسة بمعناه التقليدي، وربما كان ذلك أحد الأسباب القوية التي دفعت بوتومور إلى القول: <إن علم السياسة الحديثة لا يختلف في اهتماماته على علم الاجتماع السياسي>[3].

فالظاهرة السياسية هي قبل كل شيء ظاهرة اجتماعية والبناء السياسي ويتأثر بالبناء الاجتماعي وينتج عن هذا أن السلوك الاجتماعي له صلة وثيقة بالسلوك السياسي، وهذه العلائق والصلاة هي التي يبحث فيها علم الاجتماع السياسي، فهو إذن يربط بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي ودراسة علاقة التأثير والتأثير بينهما وتفسير ما ينتج من ظواهر على إثر

---

(1)- عبد الباسط عبد المعطي. نس المرجع. ص ط.

(2)- بوتومور. علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق. ص 78.

(3)- السيد الحسيني. مرجع سابق. ص 40. وبوتومور. نفس المرجع. ص 8.

هذه العلاقة وقد حدا ذلك بأحد الباحثين إلى القول أن علم الاجتماع عموما هو الأب لكافة العلوم الاجتماعية، وكذلك أشكالها وقوانينها وعاداتها ومؤسساتها وأنماط حياتها، ومثل هذه الجوانب التي يبحث فيها علم الاجتماع قريبة الصلة تماما بعلم السياسة، إن هناك العديد من الظواهر والمواقف السياسية التي لا يمكن استيعابها وتفهمها بدون التعمق في جذورها الاجتماعية، كما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يتقدم كثيرا بدون الإحاطة الكاملة بالعوامل والتيارات السياسية التي تتعامل في المجتمع عن كل مرحلة من مراحل نموه وتطوره[1].

ولقد أدت هذه العلاقة المتبادلة بين العلمين إلى أنه أصبح لا يفرق بين مفردات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، ففي الجامعات الأمريكية على سبيل المثال يتحدثون عن القضايا نفسها في علم السياسة عندما تعالج في إطار قسم علم الاجتماع[2]، ورغم استقلالية علم الاجتماع السياسي فإنه مازال يستعين ويعتمد على نماذج التحليل النظري والمناهج العلمية التي يستعين بها في كل من علم الاجتماع والسياسة[3].وفوق كل هذا أصبحنا لا نفرق بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، فكم من عالم اجتماع سياسي هو عالم سياسة، والعكس صحيح فكثير من علماء السياسة يخوضون ميدان علم الاجتماع السياسي، فمواضيع مثل السلطة، الدولة، الانتخابات، الأحزاب، الديمقراطية... الخ، تدرس من طرف الجانبين وكل عالم يستفيد من الأخر، فالباحث السياسي مثلا المعني بدراسة النتيجة السياسية لا يستطيع أن يتجاهل عملية التعبئة الاجتماعية بما تنطوي عليه من تحول في الأنساق الثقافية للأفراد، وليس يخفى أيضا ما يمارسه الواقع الاجتماعي من تأثير على الولاء والصراع والاستقرار السياسي، وبالمقابل فإن الباحث السوسيولوجي المهتم بدراسة التحول في القيم والعلاقات الطبقية والأنساق التعليمية والعائلية يجد نفسه مطالبا بأن يأخذ في الحسبان آثر السياسة الحكومية والإيديولوجية السائدة[4].

---

(1)- محمد نصر مهنا. مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة. دراسة مقارنة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1981. ص 40

(2)- موريس دوفرجيه. علم الاجتماع السياسي. ترجمة سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1991. ص 5 .

(3)- السيد الحسيني. مرجع سابق. ص 7.

(4)- كمال المنوفي.<السياسة مفهوم وتطور وعلم>. مجلة الفكر العربي. (عدد 22 سبتمبر – أكتوبر 1981). ص ص 103-104.

كل الذي سبق يؤكد أن علم الاجتماع السياسي ورغم أنه في البداية لاقى صعوبات للاعتراف به كعلم يمكن أن يساهم في تقديم حقائق جديدة لدراسة الظاهرة السياسية، أصبح يحظى -وهذا بعد استقلاله- بأهمية كبرى إلى درجة أن علماء السياسة يعترفون بذلك صراحة -كما مر معنا- وأصبحوا لا يتوانون في الاستعانة به والاستعانة بآراء علماء الاجتماع السياسيين في أبحاثهم ودراساتهم وهذا يعني الاعتراف الصريح باستقلالية علم الاجتماع السياسي وأهميته في هذا المجال.

وهكذا أصبح لعلم الاجتماع السياسي موضوعه الخاص ومناهجه، ومقولاته الخاصة، وبالنسبة لعالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" (Lipset) أحد ممثلي الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع، فإن الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع السياسي يتمثل في استقرار بناء مؤسسات محددة أو قل الحكم السياسي ... وفي موضوع أخر أكد "ليبست وبندكس" (S. LIPSET, R. BENIDIX) أن علم الاجتماع السياسي يغطي الموضوعات التالية:

1- السلوك الانتخابي في المجتمعات المحلية (دراسة الاتجاهات والآراء).

2- القوة الاقتصادية وصنع القرار السياسي.

3- إيديولوجية الحركات وجماعات المصلحة.

4- الأحزاب السياسية والهيئات الطوعية، مشاكل الاوليجاركية، الارتباطات البسيكولوجية للسلوك الانتخابي.

5- الحكومة أو مشكلة البيروقراطية.

أما عالم الاجتماع "غاستون بوتول" فيرى أن علم الاجتماع السياسي يدرس نشأة النظم وسيرها وتماثل الأجهزة السياسية في مختلف أنواع الحضارات، ونشأة الرأي العام وتكوينه، والعلاقات بين البنيات المادية والطبقات والأنظمة، وأخيرا يدرس أنواع الأحداث السياسية وأشكال العمل السياسي[1].

أما علم الاجتماع السياسي بالنسبة "لبوتومور" فيعني بدراسة القوة أو القدرة (Power) في إطارها الاجتماعي، ومعنى القدرة هنا فرد أو فئة اجتماعية على انتهاج سبيل في العمل (علـى اتخاذ وتنفيذ القرارات وبشكل أوسع تحديد جدول العمل لصنع القرارات) إذا اقتضـت

(1)- السويدي. مرجع سابق. ص ص 11-14.

الضرورة· ضد مصالح وضد معارضة الأفراد والفئات الأخرى، فالموضوع الرئيس لعلم الاجتماع السياسي وحسب بوتومور كان ويجب أن يكون ظاهرة القدرة على مستوى مجتمع شامل (سواء كان ذلك المجتمع قبيلة أم دولة قومية أم إمبراطورية أم نمط آخر) والعلائق بين هذه المجتمعات والحركات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية المساهمة مباشرة في تحديد هذه القدرة[1].

والحقيقة أن كثير من علماء الاجتماع يعتبرون أن موضوع القوة أو القدرة وما يتعلق بها من مواضيع كالسلطة، اتخاذ القرارات، الصراع... الخ، هي الموضوع الأساسي في علم الاجتماع السياسي، ويحدد "لويس كوزر" (LEWIS COSER) الموضوعات الأساسية لعلم الاجتماع السياسي في دراسة الأسباب والنتائج المترتبة على توزيع القوة داخل المجتمعات وبين المجتمعات بعضها البعض، وكذلك دراسة الصراعات السياسية والاجتماعية التي تؤدي إلى حدوث تغييرات في توزيع بناء القوة[2] وحتى في البلاد الاشتراكية الماركسية فإن هدف علم الاجتماع هو دراسة نقدية للعلاقات بين البنى الاجتماعية وظروف ممارسة السلطة، فموضوع السلطة اعتبر موضوعا أساسيا في علم الاجتماع السياسي سواء في الاتجاه اللبرالي أو الماركسي وذلك لما ينجم عن ممارسة السلطة من آثار ونتائج.

---

(1)- بوتومور. مرجع سابق. ص ص 7-8.

(2)- عبد الباسط عبد المعطي. مرجع سابق. ص ط.

ثالثا: علم الاجتماع السياسي بين الدولة والسلطة

هناك مفهومان يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون علم الاجتماع السياسي، يدعي الأول أن علم الاجتماع هو علم الدولة والثاني يدعي أنه علم القوة والسلطة، وبالرغم من تأكيد العالمين الفرنسيين "جورج بردو" (G. Bordeau) و"موريس دوفرجيه" (M. Duvrger) وميلهما للمفهوم الذي يرى أن علم الاجتماع السياسي كعلم للسلطة، إلا أن المفهوم الأول الذي ينظر إلى علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة لا يزال له مناصرون حتى وقتنا الحالي ومن أكثر المناصرين لعلم الاجتماع السياسي كعلم للدولة الألماني "جورج يللينك" (G. Jellinek) والفرنسي "مارسيل بريلو" (M. Prelot)[1]، حيث يقول هذا الأخير أنه منذ قرون عديدة فإن علم الاجتماع كان باتفاق مشترك علم الدولة، فبدلا من أن يكون بدعة كان تقليدا[2]، فمنذ القدم ومنذ عصر أرسطو كان دائما ينظر إلى السياسة على أنها علم الدولة، فعلم الاجتماع السياسي كعلم للدولة هو الأقدم إلى الحس العام في آن واحد.و يمكن إرجاعه إلى أرسطو الذي كانت السياسة بالنسبة له تعني دراسةحكومةالمدينة(la cite polis) التي كانت تشكل في حينه الدولة[3] فتعريف علم السياسة بهذا المعنى أي علم الدولة هو تعريف قديم يعود إلى انبثاق هذا العلم كعلم مستقل، فهو لا يعترف بوجود السياسة إلا في الدولة باعتبارها الشكل الأعلى للتنظيم الاجتماعي[4].

ويرجع الفضل في العصر إلى تطوير علم الاجتماع السياسي كعلم الدولة إلى فقهاء القانون في بداية الأمر خاصة "يللينك"، حيث اعتبرت نظريته في هذا المجال أكثر حسما ووقعا ففي بداية مؤلفه "الدولة الحديثة" يؤكد هذا الأخير أن كلمة السياسة تعني في اليونانية نظرية المدينة (Polis) وأنه يجب ترجمتها بعلم الدولة[5]، ومن ثم بين العلماء الذين ساهموا في تطوير هذه النظرة يمكن ذكر "مارسيل بريلو" في فرنسا و"جان دابان" (J. DABIN) في بلجيكا ثم بعد ذلك تبناه علماء الاجتماع مثل "جورج دافي" (G. DAVY) أو المتخصصون في السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية مثل "الفريد دي قرازيا" (A.De Grazia) و"سولتاو"P.M.Soltow)

---

(1)- إسماعيل علي سعد. أسس علم الاجتماع السياسي. القاهر: ادر المعارف. الطبعة3. 1981.ص ص 27-28.

(2)- مارسيل بريلو. مرجع سابق. ص 88

(3)- موريس دوفرجيه. مرجع سابق. ص 19

(4)- جان ماري دانكان. علم السياسة ترجمة محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1992. ص 135.

(5)- مارسيل بريلو. مرجع سابق. ص ص 56-57.

وـ.فع عنه كذلك علماء الاجتماع في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية[1]، فلقد احتلت الدولة في فكر هؤلاء مكانة خاصة ذلك أنها الميدان الذي تتم فيه النشاطات السياسية وهذا ما دفع "موريس هوريو" أن يسميها مؤسسة المؤسسات باعتبارها المؤسسة العليا أو النهائية،، وليس لأية مؤسسة قوة شمول أو حتى موازية لقوتها، فالدولة تهيمن هكذا على حقل المؤسسة أنها تشمل مجموع المؤسسات الأخرى دون أن تشملها بدورها أية مؤسسة في مثل مكانتها وتماسكها وصلابتها[2].

هذا ما جعل كثير من علماء الاجتماع يهتمون بالدولة ويعتبرونها من أهم مواضيع علم الاجتماع السياسي وخاصة مع السنوات الأخيرة التي بدأ فيها الاهتمام مجددا بموضوع الدولة بعد أن تم هجرها منذ الحرب العالمية الأولى، وعلى أية حال فقد كانت ولا تزال في صلب النقاش في ميدان علم الاجتماع السياسي،وحتى حاليا ومع بروز ظاهرة العولمة ورغم مناداة البعض إلى زوال الدولة لأنها تتعارض مع منطق العولمة ومفهوم القرية الكونية إلى أن الأحداث الأخيرة بينت أن الدولة مازالت هي القوة الأساسية في المجتمع، وان زوالها يعتبر خرافة ليس إلا. وكما يقول عالم الاجتماع الفرنسي "لاباساد" أن ظل الدولة شبه موجود في البحث السوسيولوجي، فهي على السواء أهم مرجع للطلب الاجتماعي وأكبر زبائن عالم الاجتماع، وهي التي تنظم وتدبر معظم الهيئات التي تبيع الطلبات السوسيولوجية أو تلك التي تشتريها، وهكذا نجد مجددا الصورة القديمة عن علم الاجتماع من حيث كونه علم الدولة[3]. وليس في علم الاجتماع فقط فحتى في مجال السياسة، لا يزال موضوع الدولة يمثل محور أحد الاتجاهات الرئيسية والسلوك السياسي، فالبعض يرى في السياسة كل ما يتعلق بالدولة باعتبارها شكلا خاصا للمجتمع البشري[4]، وهكذا أصبحت الدولة في علم السياسة تمثل مكانة خاصة في مجال البحث وخاصة أن موضوعها يتعلق بمواضيع أخرى كالحكومة والنظم السياسية، وأنواع الحكم بمبادئه ونظرياته، شتى مذاهبه التي يقوم عليها[5].

---

(1)- دوفرجيه. مرجع سابق. ص 20.

(2)- بريلو. مرجع سابق. ص 127.

(3)- جورج لاباساد وريمه لورو. مقدمات في علم الاجتماع. ترجمة هادي ربيع. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. 1986. ص 227 .

(4)- كمال المنوفي. مرجع سابق. ص 93.

(5)- محمد نصر مهنا. مرجع سابق. ص 21.

لقد انتقد البعض هذا المفهوم أي علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة واعتبروه قاصرا، ومقيدا ذلك أنه يحد من فهم الكثير من القضايا السياسية التي لا يمكن دراستها ومعالجتها لو تم اعتماد هذا المفهوم، وفي هذا الصدد يقول "دانكان" أن نظرية على السياسة كعلم للدولة نظرية مقيدة جدا، لقد حاول بعض أنصارها الذين أدركوا هذه البديهية إنقاذها من خلال توسيع مفهوم الدولة، وقد يسمح لهم التبشير اللغوي بإيجاد نماذج متغيرة لتعريفات الدولة، إلا أن مثل هذا التوجه يؤدي دائما لنتائج غير مهمة، وينتهي "دانكان" في الأخير إلى أن إعلان موقفه الرافض لفكرة أن علم السياسة هو علم الدولة معلنا أن هذه النظرية قد أفلست، فإذا كان بعض المؤلفين النادرين لا يزالون يعلنون إيمانهم بها، فإنهم أصبحوا مكرهين على تخبئة سلعة جديدة تحت هذه الراية القديمة[1]. ورغم ما لهذا الموقف من تطرف إلا أنه يعبر في الحقيقة عن اتجاه آخر يريد أن يستحوذ على مضمون على السياسة، وعلم الاجتماع السياسي، هذا الاتجاه هو اعتبار علم الاجتماع السياسي على السلطة.

فإذا كان البعض ينظر كما مر معنا إلى علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة وما يتصل بها، فإن بعض المفكرين المعاصرين يرجعون كل نشاط سياسي إلى فكرة السلطة ويظهر هنا واضحا تأثير "ماكس فيبر" على هذا الاتجاه حيث كان من أوائل علماء الاجتماع الذين تعرضوا لموضوع السلطة بتفصيل شديد، ومن أشهر العلماء المحدثين الذين تأثروا بـــ"فيبر" وتبنوا وجهة نظره، أي الذين اتخذوا من السلطة كبؤرة كل نشاط سياسي يحدث في المجتمع نجد "لازويل" (Laswell) و"داهل" (Dahl)، بالولايات المتحدة الأمريكية و"ريمون آرون" (R. Aron)، و"دوفرجيه" (M. Duverger)، و"بوردو" (G. Burdeau) بفرنسا، فكل هؤلاء يذهبون إلى أن السياسة هي ممارسة السلطة "فلازويل" يعرف علم السياسة بوصفه نظاما معرفيا تجريبيا وبوصفه دراسة أشكال واقتسام القوة، وعرف العمل السياسي، بوصفه فعلا يتم إنجازه من منظور القوة[2]، أما "روبرت داهل" فقد عبر عن ذلك معتبرا أن النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من العلاقات الإنسانية المتداخلـــة تتسم على وجـــه

(1)- دانكان. مرجع سابق. ص 137.
(2)- روبرت داهل. مرجع سابق. ص 9.

الاستقرار بشكل معتبر من الحكم أو السيطرة أو السلطة[1]، بل يذهب داهل أبعد من ذلك معتبرا أن هذا المفهوم ليس حديثا بل شكل مفهوم السلطة ركنا هاما عند مفكري اليونان والرومان حفمنذ أرسطو أضحى هناك اتفاق واسع حول فكرة أن العلاقة السياسية تتضمن السلطة أو الحكم أو القوة بشكل ما>[2].

لكن التطور الهام الذي حدث في ميدان علم السياسة وأثر بدوره على الأجيال اللاحقة، كان مع المفكر السياسي الإيطالي "ميكافيلي" الذي يقرر بعد معايشته لأحداث الصراع بين حكم أسرة مديتشي بفلورنسا، أن الشهية الوحيدة لرجل السياسة تكمن في السلطة، وأن أساس الدولة هما القوة والحيلة، وقوة الدولة عنده تتوقف على قوة حيويتها، فالدولة قبل كل شيء يجب أن تملك وسائل الدفاع عن كيانها وإخضاع المتمردين عليها من الرعية[3].

والواقع أن "ميكافيلي" كان من أوائل المفكرين الذين فصلوا الساسة عن الخلاق بل ربما يكون أول من قام بهذا الفصل، وعليه اعتبرت أراءه أرضا خصبة لنمو وتطور السياسة الواقعية، هذا ما دفع العلامة "غاستون بوتول" إلى القول أن "ميكافيلي" هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع السياسي الحديث.

ومنذ "ميكافيلي" وبعده "فيبر" أصبح علم الاجتماع السياسي في الغرب يعرف على أنه علم للسلطة والقيادة في كل المجتمعات وفي كل المجموعات البشرية وليس فقط في المجتمع القومي، وهذا المفهوم يرفض ضمنيا نظرية سيادة الدولة، وبكلام أخر أدق تعتبر هذه الأخيرة بمثابة إيديولوجيات، وليس بمثابة حقيقة واقعية، وبالتالي لا تعتبر السلطة في الدولة مختلفة مسبقا عما هي في المجموعات الإنسانية الأخرى، فحصر علم الاجتماع السياسي في الدولة سوف يحرم التحليل من التطرق إلى المجتمعات الأخرى التي لا تعرف نظام الدولة، بينما كعلم للسلطة يفتح الأبواب لذلك، وهذا ما عبر عنه "دوفرجيه" أحد المناصرين لهذا الطرح، معتبرا

---

(1)- نفس المرجع. ص 12.
(2)- نفس المرجع. ص 9.
(3)- إسماعيل علي سعد. مرجع سابق. ص 55.

علم الاجتماع السياسي كعلم للسلطة أكثر عقلانية من مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة، إذن إن المفهوم الأول يترك إمكانية التفحص العلمي لطبيعة السلطة، في الدولة متاحة بالمقارنة مع السلطة في المتحدات الأخرى في حين أن المفهوم الثاني يغلق الأبواب دون هذه الإمكانية[1].

ويبدو مما سبق أن علم الاجتماع كعلم للسلطة يستحوذ على أفكار أغلب علماء السياسة، وعلماء الاجتماع السياسي أكثر من الذين ينظرون لعلم الاجتماع السياسي كعلم للدولة، وهذا ما دفع أحد المهتمين بالسياسة إلى التساؤل إذا ما كان علم السياسة كعلم للسلطة قد انتصر على النظرية المنافسة (علم الدولة) وبعد تحليل وشرح لوجهة النظر هذه أو تلك، يقر بأن النظرية السياسية كعلم للسلطة قد انتصرت أخيرا على النظرية المقابلة ويرجع سبب ذلك ليس لأن علم السياسة كعلم للسلطة خال من العيوب ولكن بسبب عدم وجود بديل عنها[2].

وإذا كان هذا حال بعض علماء السياسة، فإن المعركة مازالت قائمة حتى وقتنا الحالي، فما زال بعض من علماء الاجتماع والدارسين لعلم الاجتماع السياسي يعتقدون أن علم الاجتماع كعلم للدولة مازال له وجود ومازال له مناصرون، ومن هنا فإن المفهوم الثاني (علم السلطة) لم يخلوا هو أيضا من النقد، من بين ذلك ما ذهب إليه "جان بيار كوت" و"جان بيار موني" من أن هذا الموقف مغال في الشمولية فإذا كان علم الاجتماع السياسي يدرس كل أشكال السلطة فلم يعد هناك فرق كبير بينه وبين علم الاجتماع العام مادامت كل جماعة بشرية لا تخلوا من فكرة السلطة، فرب الأسرة أو رئيس القرية أو مسؤول القطار أو الأستاذ كلهم يحوزون جزءا من السلطة لا يقل أهمية فهل نقول أن علاقة هؤلاء بمن يقعون تحت سلطتهم علاقة سياسية[3].

وعلى أي حال ورغم صعوبة الوصول إلى تعريف دقيق لعلم الاجتماع السياسي إلا أن هناك ميلا للنظر إليه على انه الدراسة المنظمة لأساليب الحكم، وفي كثير من الأحيان قد

---

(1)- دوفرجيه. مرجع سابق. ص 21.
(2)- دانكان. مرجع سابق. ص 137.
(3)- جان بيار كوت وجان بيار موني. مرجع سابق. ص ص 13-14.

يضيق نطاق هذا التعريف بحيث يصبح موضوع هذا العلم دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة وكيفية أدائها لوظائفها[1].فتعريف علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة يشمل ضمنيا موضوع السلطة.

وهكذا فإن التعريف الأول (علم الدولة) أشمل وأوسع من الثاني لأن في هذه الحالة يعني ربط هذا العلم بصورة الدولة الحديثة على أساس أنها أخر صورة تاريخية للمجتمع السياسي أي الدولة القوميـــة[2].

إن مناصري علم الاجتماع السياسي كعلم الدولة مازالوا يدافعون عن وجهة النظر هذه رغم هيمنة المدرسة الأمريكية وكثير من الأوروبيين.

ومما يدل على أهمية الدولة في علم الاجتماع السياسي الاهتمام الذي أبداه مؤخرا الباحثون لموضوع الدولة حيث عادت التحاليل السوسيولوجية لتناول هذا الموضوع وخاصة مع التغييرات الجديدة التي يفرضها العالم الذي تعتبر الدولة أحد أجزائه الرئيسية.

---

(1)- السيد الحسيني. مرجع سابق. ص 17.

(2)- إسماعيل علي سعد. مرجع سابق. ص 28.

openkandl.com

رابعا: سوسيولوجيا الدولة في الفكر الغربي

سبق القول أن الدولة كظاهرة سوسيولوجية وكمفهوم سياسي ظهرت إلى الوجود منذ القرن السادس عشر في أوروبا، حيث ظهرت كشكل سياسي وقانوني مختلف تمام الاختلاف عما سبقه من أشكال أخرى، فلأول مرة أصبح للدولة كيان سياسي قانوني وجغرافي محدد ذات تنظيم معين، فمن الناحية الفقهية قامت على فكرة القانون كقواعد موضوعية عامة ومجردة أو غير شخصية ومن الناحية التنظيمية تبنت مبدأ الوحدة المركزية وتوزيع الاختصاصات على أساس ما يسمى بالنمط العقلاني الرسمي واستخدام مجموعة كبيرة من الموظفين العموميين تضمهم بيروقراطية كبيرة، ومن الناحية الاقتصادية ترافقت الدولة الحديثة مع تطور الرأسمالية وتصاعد البرجوازية بما تضمنه ذلك من توسيع الأسواق وتعميم الأسلوب السلعي بها[1]، هذا الشكل الحديث من التنظيمات السياسية القانونية هو الذي سيصبح بداية من هذا التاريخ موضوع الدراسات والتحليلات، والتنظيم السوسيولوجي والقانوني والسياسي وهكذا ظهرت حركة تنظيرية واسعة في أوروبا متناولة موضوع الدولة من حيث نشأتها ووظائفها ودورها في المجتمع وبطبيعة الحال اختلفت العلماء في نظرتهم إلى هذا الموضوع فمنهم من نظر إليها على أنها تمثل الإرادة العامة والمصلحة العامة، ومنهم من أعطاها كامل السيادة إلى درجة الاستبداد ومنهم من حاول تقليص سلطتها إلى غير ذلك من التحاليل، ولكن رغم هذا التباين يمكن القول أن هناك إجماع على أن الحديث عن الدولة في الفكر الغربي هو أولا في معظمة حديث عن الدولة القومية أو الدولة الأمة كشكل سياسي قانوني متميز عن الأشكال التي سبقته بما في ذلك القبيلة ودولة المدينة (City State) في اليونان القديمة والإمبراطورية الرومانية، والحديث عن الدولة هو ثانيا في معظمة أوروبي ونجد هاتين السمتين منذ البداية عند الرواد الأوائل من المفكرين مثل "ميكيافيلي، بودان، هوبر، هيجل" مرورا "بماركس" و"ماكس فيبر" وانتهاء "بنكوس بولنزاس، رالف ملياند وثيدا سكوكبول"[2].

---

(1)- الأبوبي. مرجع سابق. ص 23.

(2)- سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. ص ص 63-64.

إن أول الأفكار التي ظهرت في مجال الدولة ترجع إلى علماء السياسة وفقهاء القانون حيث تأثرت النظرية السوسيولوجية منذ نشأتها بالدراسات السياسية والقانونية، منذ القرن السادس عشر ذلك أن علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع السياسي، الذي ينتمي إليه مجال الدولة قد تأخر في الظهور إلى غاية ظهور ماركس وبعده ماكس فيبر اللذين كانا لهما الفضل في تطوير هذا الميدان، فمنذ البداية إذن تأكدت الصلة بين الدولة والقانون بفضل نظرية السياسة التي صاغها الفيلسوف الفرنسي "بودان" (BODAN) وتذهب هذه النظرية إلى أن الدولة بحاجة إلى سلطة قادرة على سن القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية والسياسية ولقد أدت نظرية "بودان" على ظهور مجموعة من النظريات القانونية التي تناولت الدولة من حيث نشأتها ووظائفها وتطورها[1]، ولكن الدفعة القوية في هذا المجال كانت مع "هيجل" الذي دفع بهذا الموضوع إلى الأمام وأحدثت أفكاره حول الدولة تأثيرا كبيرا على جيل الرواد الأوائل من فقهاء القانون الدستوري الأوروبيين، فقد اعتبر "هيجل" الدولة بوصفها الإرادة العامة وممثلة للمصلحة العامة، فهذه النظرة تركت آثارها على من جاءوا بعده من علماء اجتماع أو فقهاء القانون أو علماء السياسة، هكذا بدأ الاهتمام بموضوع سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية وأهمية التمييز والفصل والتوازن بين هذه السلطات، فمبدأ الفصل بين السلطات هو المصاحب الوظيفي لفكرة تسامي الدولة على خصوصيات المجتمع المدني وتجسيدها للصالح العام[2] ومع دخول القرن التاسع عشر أخذ البحث في هذا الموضوع – تحت تأثيرات أفكار هيجل – يأخذ أبعاد أخرى، متمثلة في ظهور أفكار سوسيولوجية مهمة في هذا الجانب فمع ظهور أفكار ماركس حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية التي فند من خلالها أفكار هيجل معتبرا إياها زائفة، فالدولة لم تمثل بعد المصلحة العامة ولا معنى للفصل والتفرقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فالبرجوازية هي المجتمع المدني، والدولة هي أداة تلك الطبقة لسيطرتها على المجتمع وبذلك لم يعد أصل الدولة فكرة أو هي الفكرة المطلقة، بل أساس وأصل الدولة هو انقسام المجتمع إلى طبقات فأساسها إذن مادي، وهكذا انتقل البحث من جانب قانوني فقهي إلى جانب سوسيولوجي يربط الدولة والظواهر السياسية عامة بالبناء الاجتماعي والاقتصادي.

---

(1)- السيد الحسيني. مرجع سابق. ص 21.

(2)- سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. ص ص 64-65.

وبطبيعة الحال لم يسلم ماركس من النقد من قبل الاتجاه اللبرالي الذي اعتبر وجهة نظر ماركس والماركسية الكلاسيكية عموما غير واقعية ولا تعبر عن واقع موازين القوى في المجتمع الرأسمالي ومع بروز ماكس فيبر الذي تحمل تفنيد أراء ماركس حتى لقب بماركس البرجوازي، معتبرا الدولة مجرد احتكار للسلطة ولا دخل لها إذن بقضية الاستغلال أو الطبقات بل هي تمثل المصلحة العامة مصلحة المجتمع ككل، وقد تركت أفكار فيبر تأثيرا كبيرا على جيل بكامله من علماء الاجتماع السياسي، بل ساهمت أفكاره في بروز الأتجاه الوظيفي في علم الاجتماع.

هكذا نجد أن الفكر الأوروبي متنوع ومتشعب إزاء هذا الموضوع ولا يمكن حصره في اتجاه واحد وسبب ذلك أن موضوع الدولة هو نقطة التقاء بين عدة فروع علمية (الاجتماع السياسي، القانون، الاقتصاد). فمن حيث المضمون إذن يمكن القول أن الفكر الغربي دار حول المباحث الأربعة التالية:

1- الدولة باعتبارها نظاما معياريا متكاملا للقيم في المجتمع.

2- الدولة باعتبارها نظاما قانونيا، مؤسسيا يجد سنده بيروقراطية عامة متجانسة.

3- الدولة باعتبارها السلطة والحكومة أو النظام السياسي بقياداته أو نخبة الحاكمة.

4- الدولة باعتبارها الطبقة الحاكمة والمعبر عن مصالح الطبقة المهيمنة[1].

إن هذا التنوع في الاتجاهات يعكس من جهة المداخل المتعددة التي تناولت هذه الموضوع ومن جهة أخرى تحكمه اعتبارات إيديولوجية معينة أثرت في نظرة البعض إلى إشكالية الدولة في المجتمعات الغربية، ويمكن حصر هذه الإشكالية في السؤال التالي: هل الدولة تمثل المصلحة العامة أم الخاصة؟ وهل هي مستقلة عن باقي الطبقات الاجتماعية أم لا؟ فالإجابة عن هذين السؤالين هي التي جعلت التحليل في هذا الموضوع يأخذ أبعادا عديدة كما سوف يتضح لاحقا.

ورغم هذا هناك من الباحثين من يغفل هذه الحقيقة ويذهب إلى أنه يمكن حصر الفكر الذي تناول الدولة على اتجاهين أو تيارين، التيار الأول هو التيار اللبرالي الديمقراطي، والثاني

(1)- نفس المرجع السابق. ص 64.

هو التيار الفضوي، التعاضدي السلطوي، متجاهلا بذلك التيار الماركسي الذي لا يمكـــن إغفال أو إخفاء أطروحاته في هذا المجال، وحسب وجهة النظر السابقة، فإن التيار الأول يتخذ من فكرة المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات السياسية قضايا مصاحبة وضرورية لفكرة الدولة الحديثة، وقد اعتبر الشعب أو الأمة مصدر السلطات في الدولة ولا يتحقق هذا الخيار إلا من خلال الديمقراطية التي هي "حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب" وقد بدأ تأصيل هذا التيار مع كتابات "جون لوك" في العقد الاجتماعي في القرن 17 مرورا بـــ"مونتسكيو" ثم "ستيوارت ميل وجيفرسون" في القرنين التاليين، واستمر هذا التيار وبخاصة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ويؤكد الارتباط الشرطي بين مؤسسة الدولة والديمقراطية هذه الأخيرة التي اعتبرت الساحة التي يتقاطع فيها المجتمع المدني مع الدولة.

أما التيار الثاني فيظهر تأثره الكبير بآراء "هيجل" حول الدولة لذلك نجد أهم المروجين له بين الشعوب الألمانية، فالمواطنة عندهم تعني في المقام الأول الولاء للدولة والتي تمثل الصالح العام، فحرية الفرد هي التزامه وولائه للدولة الأمة التي هي جسد مترابط من كل الأفراد والجماعات القرابية ومتى تكونت الدولة الأمة بإرادة أفرادها وجماعاتها فقد أصبحت بوجودها ممثلة لهم أي أنها تصبح تعبر عن الإرادة الكلية للشعب المشترك للأمة[1]، ويظهر واضحا تأثير الفكر الهيجلي في هذا الاتجاه، والحقيقة أن هيجل مارس تأثيرا كبيرا في الفكر الأوروبي وخاصة حول مواضيع الدولة والمجتمع المدني، حيث تم تبني أفكاره وتطويرها حتى أنه يمكن اعتباره رائدا للاتجاه التعددي الوظيفي في علم الاجتماع، وحتى أفكار ماركس حول الدولة لم تكن سوى رد فعل إزاء أطروحات هيجل.

ولكن التنظير الحقيقي للدولة من الناحية السوسيولوجية ظهر منذ القرن التاسع عشر مع ماركس وماكس فيبر وظهور الاتجاه التعددي وما تفرع عنه، والموجة الجديدة من الماركسيين الذين طوروا أفكار ماركس.

ويرى أحد الباحثين[2] أن نظرية الدولة من الناحية السوسيولوجية تبنى من خلال وجهات نظر ثلاثة وهي المنظور الإداري والمنظور التعددي والمنظور الطبقي، فكل منظور يقدم إضافة جديدة وإسهام وذلك من أجل فهم الدولة وطبيعتها فالمنظور التعددي يرتبط بفهم جزئي

(1)- نفس المرجع السابق. ص ص 65-66.

(2)- RALFORD. Op cit. pp. 3-10.

للمظهر الديمقراطي للدولة والمنظور الإداري يرتبط بفهم المظهر البيروقراطي للدولة بينما المنظور الطبقي يساعد على تفسير وشرح المظهر الرأسمالي للدولة، ويرى الباحث أن النظرية الملائمة للدولة يجب أن تحتوي على المستويات الثلاثة من التحليل (التعددي، الإداري، الطبقي) فكل وجهة نظر من هاته الثلاث تركز على مستوى معين من التحلل فأساس المنظور التعددي هو الفرد أما المنظور الإداري فأساسه هو المنظمة في حين أن المنظور الطبقي أساسه هو المجتمع، من هنا يجب أن نفهم الدولة:

أولا: من خلال العلاقات المتناقضة ضمن مظاهرها الثلاثة (الرأسمالية، البيروقراطية والديمقراطية).

ثانيا: ينظر إلى الدولة على أنها مكونة من شبكات منظماتية وعلى أنها مؤسسات تختلف في قدرتها السياسية والشرعية في ضبط الموارد الخارجية والداخلية مثل رؤوس الأموال، الطاقات البشرية والدعم السياسي.

ثالثا: الدولة هي أيضا علبة لصناعة القرار والتي من خلالها تناضل الكثير من المجتمعات من أجل التأثير، والجدول التالي يبين وجهات النظر السابقة الذكر في نظرتها للسلطة والدولة.

جدول رقم(1) يبين مفهوم الدولة من خلال وجهات نظر
الاتجاه التعددي، الإداري والطبقي

مستوى السلطة	النمط التعددي	النمط الإداري	النمط الوظيفي
السلطة المركزية استراتيجيات معينة للحكومة السياسة قصد التأثير على القرار الحكومي.	الناخبون ومختلف المجموعات يتسابقون من أجل التأثير في المواقف السياسية.	النخبة المنظماتية تستخدم الموارد في الحالات الصعبة	عمل الصراع الرأسمالي والعمال في الظروف التاريخية.
السلطة البنائية. التنظيم الداخلي للدولة.	الدولة عبارة عن موزاييك يختلف عن الفروع والبرامج السهلة من أجل التأثير.	الدولة عبارة عن إدارة استقلالية إكراهية وتكنوقراطية مع سلطة شرعية تتحاوز مع المنظمات الخاصة.	الدولة تحتوي على شكل مميز يتيح العلاقات الاجتماعية الرأسمالية.
السلطة الجهازية. وظائف الدولة.	نظام مكثف يعين حدود حركة الدولة.	مجتمع متحول ومركب يضع تحفظات حول الدولة.	محاولة رأسمالية نحو الحدود الاقتصادية والسياسية اللازمة. هيمنة كل من الدولة ورأس المال.
التناقض في الدولة.	شدة التوتر بين الكثافة والمشاركة.	الصراع بين المركزية والفرعية.	التناقض بين التراكم (التضخم) والصراع الطبقي.
المخرج أو الحل الأساسي للدولة.	حكومة.	قدرات النخبة.	الأزمة.
الأنماط السياسية.	الليبراليون والمحافظون	الإصلاحات وإعادة النشاط.	الاشتراكيون والغائيون.

المصدر:

(2)- RALFORD. Op cit. pp. 3-10.

فهذا الجدول يبين ويلخص وجهات النظر الثلاثة في إدراكها للدولة من حيث وظائفها ومستوى السلطة من حيث التناقضات التي تحدث داخل إطار الدولة والحل بالنسبة للتناقضات التي يمكن أن تحدث داخل جاهز الدولة، والنتيجة التي يمكن أن نخرج بها من هذا التصور حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية هو تعدد المداخل الأطروحات، فليست هناك وجهة نظر واحدة أو مدخل واحد أو هيمنة نمط على باقي الأنماط الأخرى، فكل وجهة نظر لها أساسها الذي تنهض عليه سواء كان نظريا معرفيا أو إيديولوجيا، وعلى العموم فإن النظير السوسيولوجي للدولة في الفكر الغربي متعدد ولا يمكن حصره بشكل كلي، فكل باحث يصنف هذا الزخم الفكري حسب وجهة نظره الخاصة، والحقيقة أن كل هذا يدل على الاهتمام المتزايد لموضوع الدولة والذي أصبح يحظى باهتمام متزايد منذ النصف الثاني من القرن الماضي.

ولقد أبرز أحد الباحثين[1] هذه التعددية في دراسة موضوع الدولة وقسمها إلى ستة مدارس منفصلة وهذه المدارس أو الاتجاهات هي:

1- **المدرسة الأولى**: تتكون من النظريات المتداولة في الأوساط الأكاديمية اللبرالية التي تدعي بأن الوظيفة الرئيسية للدولة هي خدمة الصالح العالم، إن الدولة هي فوق الصراعات الطبقية ولا تنحاز لأية فئة اجتماعية بل أنها تعمل على ضبط وحل الخلافات.

2- **المدرسة الغرامشية**: التي تستمد أطروحاتها من كتابات المفكر الإيطالي "انتونيو غرامشي" وخاصة تحليلاته حول مفهوم الهيمنة، وتحاول هذه المدرسة أن تشرح كيف تضمن الطبقات الحاكمة الولاء والتبعية من الجماهير دون اللجوء المستمر إلى القمع والعنف.

3-**المدرسة البنيوية**: والتي يرتبط اسمها بالمفكر الفرنسي "لوي التوسير" (L.Althusser) وتقول هذه المدرسة أنه لا يمكن فهم شكل ووظيفة الدولة الرأسمالية دون الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الطبقية المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي، وتذهب هذه المدرسة إلى أنه في الوقت الحالي الدولة الرأسمالية غيرت في أسلوب تعاملها مع الطبقات الخاضعة وذلك بالتركيز على وظيفة خطيرة متمثلة في الوظيفة الإيديولوجية التي يتم عن طريقها إخضاع الطبقات المسيطرة عليها، وذلك عن طريق العديد من الأجهزة، الثقافية، الإعلامية، النظام المدرسي، والجهاز الديني، وكل الأجهزة الإيديولوجية التي تسخرها

---

(1)- عبد الخالق عبد الله. *التبعية والتبعية السياسية*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1986. ص ص 71-75.

الدولة لهيمنتها على المجتمع إلى درجة أن الطبقات الاجتماعية الأخرى المسيطر عليها تصبح تعتقد أن النظام الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية هي الأفضل ويجب الإقرار بذلك، بل أن هذه العلاقات وهذه الأوضاع الطبقية هي وحدها الممكنة.

4- **المدرسة الاشتقاقية**: والتي تسمى أيضا بالمدرسة الألمانية ويسميها البعض بمدرسة فرانكفورت[1]، أو المقارنة الاشتقاقية للدولة وذلك من خلال النقاش الذي تأسس خلال عقد السبعينيات القرن الماضي، وأن ما يميز الأبحاث التي تدخل في إطار هذا النقاش هو تركيزها بالأساس على العلاقة العضوية القائمة بين الرأسمال والدولة واشتقاق هذه من تلك، وفي محاولة للتملك النظري لطبيعة ووظائف الدولة وحدودها وتدخلها في شؤون المجتمع.

وفي هذا السياق سيتم اشتقاق الدولة من الرأسمال أو من تناقضات المجتمع الرأسمالي بنفس الكيفية التي انتهجها ماركس باشتقاق شكل القيمة (النقد) من تناقضات البضاعة، وهذه المقاربة الاشتقاقية ترجع إذن إلى كونها تقر توازنا بين شكل القيمة (تأليه البضاعة) وشكل الدولة (تأليه السياسي)[2] وعلى ذلك فالوظيفة الرئيسية للدولة الرأسمالية وفق هذا التحليل المتأثر جدا بأفكار وآراء ماركس الاقتصادية، هي إيجاد الحلول للأزمات الخطيرة التي تعترض الاقتصاد والمجتمع.

5- **المدرسية السياسية**: والتي تسند إلى عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" وخاصة نظرياته في دور ووظيفة البيروقراطية، حيث تدعي هذه المدرسة أن الدولة الرأسمالية تتصف بإنصافها الكلي عن سيطرة الطبقات الرأسمالية، حيث أن البيروقراطية هي المرتبطة مباشرة بعملية تراكم رأس المال، لذلك فإن وظيفة الدولة هي وظيفة سياسية كما أن الدولة تطبع بهذه الوظيفة لتصبح بالتالي ذات طبيعة سياسية بحتة.

- **مدرسة الصراع الطبقي**: التي برزت في إيطاليا ثم طورها الكاتب الفرنسي "بولنزاس" وترى هذه المدرسة أن الدولة الرأسمالية هي الميدان المباشر والحقيقي للصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية فالصراع الطبقي يتشكل داخل الدولة كما أنه أيضا يحدد طبيعة ووظيفة الدولة الرأسمالية.

---

(1)- أحمد الحارشي. مرجع سابق. ص 92.
(2)- نفس المرجع. ص ص 93-94.

رغم هذا التنوع الذي يعكس الأهمية الكبرى التي أصبحت تحظى بها الدولة وخاصة بعد أن تخلص الماركسيون من سجن الأراء الماركسية الكلاسيكية يمكننا أن نصنف كل هذه المدارس إلى مدرستين فقط، الأولى المدرسة اللبرالية التعددية والثانية المدرسة الماركسية بكل روافدها، فالمدرسة الأولى والخامسة تنتمي إلى نفس الاتجاه الإيديولوجي وهو الاتجاه اللبرالي الرأسمالي، بينما بقية المدارس رغم اختلافاتها البسيطة فهي تنتمي إلى الاتجاه الماركسي وإن كانت تخلت عن النظرة الآدائية للدولة، وسوف نتطرق إلى هذين الاتجاهين بالتفصيل في الفصل الثاني المخصص للدولة في المجتمعات الرأسمالية.

وقبل أن نختم هذا العنصر نشير ولو بشيء من الاختصار إلى الاهتمام الحديث بموضوع الدولة، وخاصة في السنوات الأخيرة حيث تبرز أعمال "تيدا سكوكبول" خاصة وبعض المنظرين الآخرين الذين أكدوا في ظل مقولة إعادة الاهتمام بالدولة، أكدوا مجددا على أن الدولة تملك قوة كما تتمتع باستقلال خاص بها، كما أصبحت الدولة المحرك الأول في عمليات النمو البيروقراطي والهيمنة الاجتماعية وفي تطور الثورات[1]، وترى "سكوكبول" أن الدولة مثل الإله الروماني "جانوس" ذات وجهين أحدهما يطل على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وانقساماتها الطبقية، وثانيهما يطل على النظام العالمي بما يحتويه من دول متعددة، وفي رأيها أن شكل الدولة أي حجمها وحدودها وبنيتها العسكرية وتكوينها الإثني والعمالي، ...الخ، إنما يعتمد إلى حد كبير على تاريخ الوقائع الخارجية والظروف العالمية التي يمر بها. "سكوكبول" إذن ترفض المناهج القائمة على فكرة تبلور الدولة حول المجتمع لأن هذه المناهج تتغافل عن الطبيعة الأساسية للدولة وهي سيطرتها على وسائل القهر والإدارة بهدف استخدامها

(1)- نيل سلمسر. <النظريات السوسيولوجية>. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*. لليونسكو. (عدد 139 فبراير 1994). ص 18.

داخليا وخارجيا لتحقيق أهداف محورها الأساسي <سلطويا> وليس <توزيعا> ومن الواضح هنا أن "سكوكبول" تأثرت بالفكرة الفيبرية الشهيرة عن كون الدولة هي الكيان الذي يتمتع شرعيا بحق احتكار استعمال القوة داخل مجتمعه وبالنيابة عنه[1].

أما الخط الثاني من التنظير الحديث حول الدولة فيتمثل بالتراث الأوروبي الخاص بالحركات الاجتماعية الجديدة، حيث يرى هذا الاتجاه أن الحركات الجديدة مثل حركات المرأة وحركات البيئة والحركات المناهضة للحروب والحركات المناهضة للحروب النووية والحركات الثقافية المضادة والحركات الاثنية العرقية، كل هذه الحركات لا تتأسس حسب هذا الاتجاه على معيار طبقي بالمعنى الماركسي وقد أرجع الكتاب أسباب نشأة هذه الحركات إلى تدخل الدولة البيروقراطي في نسيج المجتمع وإلى الهيمنة الثقافية التي تمارسها صناعة المعرفة ووسائل الإعلام[2]، إن هذا الاهتمام بالدولة وبنشاطها وبتدخلاتها وهيمنتها على المجتمع إنما يدل على أن موضوع الدولة من الناحية السوسيولوجية مازال يحظى بالبحث والتحليل وهذا مع التغييرات المستجدة التي تطرأ سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وهذا يعني أيضا أن الدولة مازال لها دور في كل ذلك سواء في الداخل أي بعلاقاتها بالتشكيلات الاجتماعية المختلفة التي يحويها المجتمع أو من خلال تعاملها مع الخارج أي في إطار العلاقات الدولية حيث مازالت تعتبر عاملا رئيسا في ذلك.

---

(1)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 14.

(2)- نبيل سملمر. المرجع السابق. ص 18.

خامسا: تعريف الدولة

ليس هناك تعريف موحد للدولة، وهذا يرجع إلى الاتجاهات العديدة والميادين المعرفية التي تشكل الدولة أحد مواضيعها الرئيسية، كعلم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، وعلم القانون، وغيرها من العلوم التي تجمع رغم كل شيء على أن الدولة في عصرنا الحالي أصبحت مهمة إلى درجة لا يمكننا الاستغناء عنها، وهذا ما أدى "بموريس هوريو" لأن يطلق عليها (منظمة المنظمات) وجعلت "أرنست جيلنر" يقول: <إن وجود الدولة أمر لا مفر منه>[1].

فمنذ ظهور – الدولة – بمعناها الحديث في القرن السادس عشر في أوروبا عندما بدأ الفصل بين السلطات السياسية التي هي أحد أركان الدولة ومن يمارسونها[2] وذلك بعد "افول" نجم النظام الملكي بفضل الثورة الفرنسية راح الناس يبحثون عن أساس عقلاني آخر للسيادة، فقامت الثورة الفرنسية على صيحة "عاشت الأمة" بدلا من الصيحة القديمة "عاش الملك"[3]، فعندما أعلن "لويس الرابع عشر" أونسب ذلك إليه الصيغة الشهيرة (أنا الدولة) كان يعبر عن التطابق بين شخص الملك ومؤسس الدولة[4].

لقد توارت هذه النظرة القديمة إلى الأبد، التي تندمج فيها الدولة مع شخص الملك، أما الآن لقد أصبحت الدولة منفصلة عن الشخصيات التي تنفذها، فتحولت العلاقة بين الملك ورعيته إلى علاقة مجتمع بدولته.

ومن الناحية الاصطلاحية لم تستعمل كلمة دولة إلا في مرحلة إرساء الحكم المطلق في فرنسا في القرن السادس عشر، فيما تعممت ابتداء من القرن السابع عشر، وقبل ذلك الحين كان منطلق القرون الوسطى يمزج بين المجموعة السياسية وقائدها أي السيد، فيما انقرضت العائلة السياسية مع بروز عبارة الدولة والممارسات التي تعطيها ويعود أصل الكلمة إلى اللاتينية "ستاتوس" (Status) ومعناها الإبقاء أي الوضع الثابت، ولم يأخذ معنى المؤسسة

---

(1)- بيير برنهوم. <القومية: مقارنة بين فرنسا وألمانيا>. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*. اليونسكو. (عدد 133 أوت 1992). ص 61.

(2)- عبد الغني بسيوني عبد الله. *النظام السياسية: أسس التنظيم السياسي*. بيروت: الدار الجامعية. 1981. ص 17.

(3)- محمد فايز عبد السعيد. *الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي*. بيروت: دار الطليعة. الطبعة الثانية 1989. ص 129.

(4)- جورج بوردو. مرجع سابق. ص 45.

السياسية الشاملة بدلا للجمهورية المستعملة سالفا إلا ابتداء من القرن السادس عشر وقد ظهرت الكلمة في الوثائق الرسمية حوالي سنة 1540[1].

بعد هذا التاريخ بدأ مصطلح الدولة يستخدم على نطاق واسع من قبل علماء ينتمون إلى تيارات معرفية مختلفة وخاصة الفقهاء والقانونيين والسياسيين، ومن هنا بدأ الاختلاف في تعريف الدولة بين العلماء، فالقانونيون والفقهاء عموما يعرفونها على أساس الأركان التي تقوم عليها الدولة وهم يشتركون في تعريفهم للدولة في ثلاثة عناصر هي عنصر السكان وعنصر الأرض وجود تنظيم سياسي معين يخضع له السكان[2].

أما علماء السياسة ينظرون إليها على أساس السياسة التي تحتكرها وعلى الرغم من أن الدولة هي في الصميم من التحليل السياسي بصورة متزايدة لم يتم بعد تعريف قياسي لها، لقد قام "ماكيفر" (Maclver) منذ عام 1962 بالكشف عن سبعة استعمالات لمفهوم الدولة، ووجد "جسوب" (Jessap) سنة 1982، ستة مفاهيم في الأدبيات الماركسية الكلاسيكية وحدها، ولهذا السبب استطاع "كلارك ودير" (*Clarck* and dear) سنة 1984، أن يزعمان وجود ثماني عشر نظرية مختلفة، أما "تيتوس" (TITOS) فقد ادعى أنه شخص وجود 145 تعريفا منفصلا للدولة، لذلك فإن الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بعد أن استعرضت شتى المداخل والتعاريف استنتجت تقوم – حاليا – أن النزاع وضيق أفق التفكير (بين المداخل) يحجبان الانسجام والبحث عن قواسم مشتركة، والنتيجة فإنه من المستحيل تقديم تعريف موحد للدولة يكون مرضيا حتى لأغلبية المهتمين جديا بالمشكلة[3].

إن عدم الاتفاق في تعريف موحد يرجع بالأساس إلى الزاوية التي ينظر من خلالها للدولة فعلم الاجتماع له اهتمامه الخاص وينظر إلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع أي جميع أفراد المجتمع، والسياسي ينظر إليها من خلالها التفاعل السياسي والتأثير الذي يمكنه أن يحدث بين أفراد المجتمع والقانوني ينظر إليها من خلال مصطلح السيادة وما يترتب عليه، وهكذا فإن الاختلاف له ما يبرره طالما أن الدولة ظاهرة مشتركة لمجموعة من الاختصاصات في ميدان العلوم الاجتماعية وبالتالي فإن هذه الخلافات تعكس الخط الفاصل بين شتى المدارس الفكرية.

---

(1)- ميشال مياي. مرجع سابق. ص 81.
(2)- بسيوني. مرجع سابق. ص 19.
(3)- بهجت قرني. مرجع سابق. ص 34.

١- الدولة عند علماء الاجتماع

اهتم علماء الاجتماع بالدولة وذلك منذ الرواد الأوائل "دوركايم وفيبر ... الخ" فدوركايم اعتبر الدولة تعبيرا عن السلطة السياسية[1]، بينما نظر إليها "فيبر" على أنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم معين[2]، منذ ذلك الحين وعلماء الاجتماع يجتهدون لتقديم تصوراتهم وتعاريف حول الدولة ولم يقتصر الأمر على علماء الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي فحتى علماء اجتماع التاريخ مؤخرا أبدوا اهتماما كبيرا بالدولة ونظروا إليها بوصفها اختراعا سوسيولوجيا مشتق من الممارسات الاجتماعية تأخذ وضعها الزماني والمكاني وتتحدد في سياق ثقافي يعطي للدولة معناها، فعلماء الاجتماع التاريخي اهتموا في هذا الإطار بإحياء المنهج الذي كان قد طوره عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" وانطلاقا من هذا فإن منهج علم الاجتماع التاريخي يتناول الدولة بوصفها نظاما ذو بنية محددة تاريخيا تعود نشأتها إلى مجموعة من الأفكار الاجتماعية المترابطة التي لها معنى[3]، وعموما فكثير من علماء الاجتماع تناولوا الدولة، نشأتها وتعريفها وفي هذا الإطار اهتم "جنز برج" بمناقشة أشكال الدولة وصورها ذاهبا إلى أن الدولة الحديثة وجدت في كافة المجتمعات لحماية الأعضاء وأداء مجموعة من وظائف تتعلق بتطبيق القواعد العامة لأفراد النظام.

ويعرف "كابلان ولازويل" (Kaplan, Lasswell) الدولة بأنها جماعة إقليمية ذات سيادة وربما كان التعريف هو الذي يبرز موضوع عناصر الدولة وأركانها وهي الشعب، الإقليم، الحكومة، الاستقلال بوصفها المعايير المستخدمة في تمييز الدولة عن الوحدات السياسية الأخرى.

أما "ماكيفر وبيج" يعرفان الدولة متأثرين بوجهة نظر "فيبر" بأن الدولة تتميز عن كافة المنظمات أو الروابط الأخرى بأنها تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر.

---

(1)- السويدي. مرجع سابق. ص 34.

(2)- بوتومور. *تمهيد في علم الاجتماع*. ترجمة محمد الجوهري وآخرون. القاهرة: دار المعارف. الطبعة الخامسة. سنة 1981. ص 216.

(3)- برتراند بادي وبيير برنبتوم. <معاودة الحوار حول سوسيولوجيا الدولة>. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*. اليونسكو. (عدد 140 يونيو 1994). ص 5.

ويرى "عاطف غيث" أن مصطلح الدولة يشير إلى مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليميا معينا وتربطهم روابط سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع ومباشرة حقوقه[1].

ويظهر من التعاريف التي آتينا على ذكرها تأثرها الواضح بوجهتي نظر المدرسة القانونية من جهة ووجهة نظر "فيبر" من جهة أخرى، وهذا ما يؤكد وجهة نظر عالم السياسة العربي "بهجت قرني" الذي يذهب إلى أن هناك نظريتان تسيطران في مجال تعريف الدولة هما نظرية الحقوق والثانية نظرية السلطة في السياسة التي يمثلها "ماكس فيبر"[2].

وفي هذا الإطار يرى الفيلسوف "هيجل" والذي أثر بفكره على عدد كبير من العلماء والمفكرين بداية من "ماركس وماكس فيبر" وحتى بعده ربما يكون أثر على رواد الوظيفية وذلك عندما ذهب إلى أن الدولة تمثل المصلحة العامة وليست الخاصة، يرى أن الدولة مثل أي هيكل آخر من هياكل الروح الموضوعية هي نتيجة لتطور تاريخي حقيقي صنع من طرف أفراد تاريخيين عالميين وأيضا من طرف رجال عاديين وكذلك من قبل مجموعات إنسانية مهما كانت محدودياتها (شعوريا ولا شعوريا) على أساس شروط طبيعية وثقافية سابقة[3]، وهذه الدول التي تم تكوينها من خلال هذا التطور التاريخي هي عبارة عن انتصار الفكر على المادة وانتصار الوحدة على التشتت والإرادة العامة على الإرادة الخاصة، وأهم مؤسسات الدولة بالنسبة لـ"هيجل" هي البيروقراطية وقواعدها العامة وتسلسلها الهرمي الذي لا يخضع ولا يتلون بأشخاص من يديرون جهازها ولا بأشخاص من يتعاملون معها، فالدولة بهذا المعنى هي مستودع للعقلانية والتجرد والعدالة والكفاءة في خدمة المصلحة العامة[4]، إنها تمثل التنظيم العقلاني للحرية، فالتناقض الموجود بين الفرد المنغمس في مصالحه الخاصة وبين المصلحة الكونية لا يمكن تجاوزه خارج إطار الدولة[5].

---

(1)- محمد عاطف غيث. *قاموس علم الاجتماع*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1979 ص ص 470-471.

(2)- بهجت قرني. مرجع سابق. ص 34.

(3)- Victor M. Peres Dias. State. Bureaucracy and Civil Society. Mac Millaw. Pres. L.T.D. 1978. P6.

(4)- سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. ص 64.

(5)- جان بياكوت وجان بيار موني. مرجع سابق. ص 12.

هذه الصورة التي رسمها "هيجل" عن الدولة أثرت على الفكر الأوروبي عموما منذ ظهور هذه الأفكار وحتى وقتنا المعاصر، حيث مازالت أفكار "هيجل" حول الدولة والبيروقراطية والمجتمع المدني تمثل أحد ركائز الاتجاه اللبرالي وخاصة "ماكس فيبر" الذي قام بتطوير آراء "هيجل" حول البيروقراطية، هذا الأخير الذي أثر بدوره على جيل كامل من العلماء سواء في علم الاجتماع أو علم السياسة، فالدولة المعاصرة في نظره عبارة عن مجموعة إنسانية في رقعة جغرافية محددة تدعي احتكار العنف الفيزيائي الشرعي لصالحها، وهي لا تسمح للجماعات الأخرى أو الأفراد حق استعمال العنف إلا الذي تسمح به الدولة نفسها[1]، فالدولة وفق هذا المنظور الذي أورده "فيبر" ليست سوى أداة تحتكر السلطة لمصلحة الجماعة وليست لمصلحة طبقة معينة على حساب طبقة أخرى.

وفي جانب آخر من التعاريف ونتيجة لتداخلها وتعددها، وبعد دراسة لأهم المفاهيم التي تناولها العلماء في دراستهم لموضوع الدولة، يرى "ريموند دوفال وروجر بنجامين" أن من أهم المفاهيم المتداولة لاصطلاح الدولة ما يلي:

1- الدولة باعتبارها الحكومة أي مجموعة القيادات والأفراد الذين يتولون مواقع اتخاذ القرار وسلطاته في النظام السياسي.

2- الدولة باعتبارها نظاما قانونيا مؤسسا أو باعتبارها بيروقراطية عامة أو جهازا إداريا ينظر إليه ككلية متجانسة.

3- الدولة باعتبارها الطبقة الحاكمة أو التعبير السياسي عن مصالحها.

4- الدولة باعتبارها نظاما معيارا متكاملا للقيم العامة[2].

وهناك من العلماء من نظر إلى الدولة من خلال الوظائف التي تقوم بها هذه الدولة إزاء مجتمعاتها كتعبير عن مصالحها ففي دراسة "لنتل" (NETTEL) عن الدولة يرى هذا الأخير أن الدولة كيان جماعي يستجمع على مستوى القمة مجموعة من الوظائف والهياكل، بهدف تعميم تطبيقها، هذا الكيان الجماعي يتميز بنوع من الاستقلالية الوظيفية وبأنه في الأساس ظاهرة اجتماعية وثقافية وفضلا عن ذلك فإن هذا الكيان إلى جانب دوره الداخلي يمثل وحدة معينة في

---

(1)- M. Weber. Le Savant et le Politique. Alger. ENAG/ EDITION 1991.p 53

(2)- نزيه نصيف الأيوبي. مرجع سابق. ص ص 23-24.

مجالات العلاقات الدولة.

وفي هذا التعريف يرى "تنل" أنه من الممكن النظر إلى درجات أو مستويات مختلفة لمدى دولنه المجتمعات المختلفة ويتم قياس هذا الدرجات إلى خمسة وظائف تقوم بها الدولة وهي:

1- عملية الإدارة.
2- التعبير المؤسسي عن السيادة.
3- تحديد الاستقلالية القطاعية.
4- أعمال القانون.
5- تحقيق الأهداف الاجتماعية أو التعبير عن المصالح[1].

2-الدولة عند القانونيين

أما من الناحية القانونية فإن فقهاء القانون والقانون الدستوري متأثرين في ذلك بتصور "هيجل" للدولة بتعبيرها عن الفكرة المطلقة والنهائية وكتعبير عن العقل في مواجهة المادة، حدد هؤلاء العلماء ثلاثة عناصر هي: وجود المكان والأرض والسلطات العامة المنظمة، وقد تم تعريفها على ذلك أنها – الدولة – كيان سياسي قانوني ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة[2]، وقد عرفها العميد القانوني "دوجي" (Duguit) بأنها جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وطبقة محكومة[3] ومن الأشياء التي يركز عليها القانونيون وفقهاء القانون الدستوري هو الفصل بين السلطات.

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص 26.
(2)- سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. ص ص 41-42.
(3)- السويدي. مرجع سابق. ص 44.

لقد كانتْ نظرة الحقوقيين محل نقد وخاصة من قبل الاتجاه الماركسي أو المتأثرين به معتبرين أن الدولة بنمطها القانوني والمؤسسي قد تطورت بهذه الصورة لكي تخدم أغراض النمو الرأسمالي وسيطرة الطبقة البرجوازية، فلقد تم بناء الدولة اللبرالية لكي تخدم وتعضد عن طريق القانون أو الحكم سيطرة الطبقة البرجوازية الأوروبية الصاعدة على المجتمع ككل[1].

لهذا يعرفها الماركسيون الكلاسيكيون بأنها أداة الطبقة البرجوازية، وهذا ما جعل "ماركس" يوجه كل نقده حول الدولة إلى "هيجل" لأن أفكاره تم الاعتماد عليها في تطور وجهة النظر اللبرالية وخاصة رأي "هيجل" الذاهب إلى تسامي الدولة عن المجتمع المدني، وأنها في خدمة الصالح العام هذه الفكرة بالذات كانت محل نقد عنيف من طرف "ماركس".

ولم يكن النقد من طرف الماركسية فقط فبعض القانونيين نقدوا وجهة النظر القانونية معتبرين إياها باللامعقولة وفي هذا الإطار يقول "ميشال مياي" الدولة هي أولا السلطة الرأسية عبر المؤسسات مما يعني بعبارة أخرى أن الدولة ليست الأرض أو المكان ونظام القوانين الإجبارية، الدولة تتسامى عن كل هذه المعطيات، ووجودها يرتفع إلى مستوى العقل، إن الدولة هنا بالمعنى القوي للكلمة، فكرة ولا واقع لها سوى الواقع المفهومي، ليست إذن الدولة خارجة عن البنى التي يحاول الفكر الإلمام بها، بل هي الواقع الذي يعبر المفهوم عنها[2].

(1)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 21.
(2)- مياي. مرجع سابق. ص 26.

سادسا: نشأة وظهور الدولة

رغم أن رواد علم الاجتماع لم يتناولوا قضايا سياسية مهمة ولكن هذا لم يمنعهم من التطرق إلى تلك المواضيع ولو بشكل عارض لأن مهمة علم الاجتماع الأولى بالنسبة لهم في ذلك الوقت كانت تتلخص في دراسة البناء الاجتماعي الذي بدأ يتعقد وليس دراسة البناء السياسي، وأن اهتمام علماء الاجتماع بنشأة وظهور الدولة جاء في سياق التفرقة بين المجتمعات التي لديها أنساق سياسية والتي ليس لديها ذلك، وهكذا وتحت تأثير المدرسة التطورية في علم الاجتماع أقام العديد من علماء الاجتماع تصنيفات للمجتمعات من حيث التعقيد والبساطة تعرضوا فيها لنشأة الدولة، وإن كانت معالجتهم تمت بطرق مختلفة ففي تصنيف "سبينسر" للمجتمعات يرى أن التنظيم السياسي الواضح يظهر فقط في فئة المجتمعات الأكثر تعقيدا، أما "هوبهوس" فقد ميز بين ثلاثة أنماط من المجتمعات تتصف بروابط اجتماعية أساسية مختلفة هي القرابة، السلطة، المواطنة، ومن خلال دراسته لنظم المجتمعات البدائية يكشف عن العلاقة بين مستوى التطور الاقتصادي وزيادة التباين الاجتماعي وظهور السلطة المنتظمة.

ويتفق هذا التصنيف في شكله العام مع التصنيف الماركسي فلقد طور "ماركس" و"أنجلز" تصنيفا للمجتمعات ذهبا فيه إلى أن الدولة تظهر فقط إلى حيز الموجود في مرحلة التطور الاقتصادي التي تظهر فيها طبقات اجتماعية متصارعة[1].

ويظهر من خلال ما كتب حول هذا الموضوع – نشأة الدولة – أن هناك تباين واختلاف بين العلماء من مختلف الفروع العلمية، وكما يقول عالم الاجتماع "بوتومور"[2] ليس هناك اتفاق بين العلماء حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور الدولة إلى الوجود، وأن التحديد المضبوط لكيفية وزمن ظهور أول دولة في التاريخ المجتمع البشري مسألة يستحيل حلها، ومع هذا يبدو أن "بوتومور" بفضل سبب الحرب التي تكون قد لعبت دورا هاما في تطور الدولة، ليس فقط بخلق فئات مسيطرة محددة بوضوح بل كذلك نمو جهاز ممركز للحكم والإدارة، ويلتقي هنا "بوتومور" مع العديد من علماء الاجتماع وغيرهم الذين رأوا في الحرب أهم

---

(1)- بوتومور. تمهيد في علم الاجتماع. مرجع سابق. ص 218.

(2)- بوتومور. علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق. ص 92.

الأسباب إنْ لم يكن السبب الوحيد الذي أدى إلى نشوء الدولة معتبرين الحرب كأول وسيلة تحققت بها أول خطوة عظيمة في التاريخ ويمكن ذكر هنا: "سبنسر، كونت، جملوفيتش وأوبنهايمر" وغيرهم الذين يتفقون على أن عامل الحرب كان عاملا رئيسيا في نشوء الدولة وظهورها.

وإذا أردنا إقامة تصنيفا للأسباب التي أدت إلى ظهور الدولة إلى الوجود رغم كثرتها وتنوعها يمكننا أن نقسم ذلك إلى فئتين كبيرتين من الأسباب، الأولى أسباب وعوامل خارجية لا إرادية والثانية أسباب داخلية إرادية ونعني بالأسباب الأولى كل العوامل والأسباب مثل الحرب، القوة، القسر والغزو التي تكون قد لعبت دورا هاما في ذلك ونعني بالفئة الثانية من الأسباب كل العوامل الداخلية السياسية أو الاقتصادية أو الإدارية ... الخ.

1- أسباب خارجية لا إرادية

تشكلت الحرب بالنسبة لكثير من العلماء بداية من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع أهم سبب على الإطلاق في ظهور المجتمعات وتزايد تمايزها وتعقدها وحاجة المجتمع إلى تنظيم سياسي معين يرعى مصالح الأفراد، فقد حاول "جمبلو فتش" (GUMPLO WICZ) إقامة علم اجتماع مستندا إلى أفكار "كونت" ومعتمدا في نفس الوقت على الدار وينية الاجتماعية والأنتروبولوجيا، إذ يعتقد " جمبلو فتش " أن العشيرة الصغيرة هي أقدم أشكال الحياة الاجتماعية التي ما لبثت أن تطورت إلى وحدات أكبر حجما، وأن هذا التطور قديم من خلال الصراع الذي كان ينشب بين الجماعات المستقلة، والحقيقة أن الاهتمام بالبحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوء الدولة بدأ تقريبا في العصور الأخيرة فقط وخاصة بعد أن أصبحت الدولة بالمفهوم التي نفهمها به الآن، هي الشكل الأساسي والرئيسي في التنظيم السياسي وخاصة بعد معاهدة "وستفاليا" رغم أن البعض يدعي أنها المنظومة الحديثة القائمة على الدول كانت قبل معاهدة "وستفاليا".

لكن أغلب الدارسين المؤرخين يجمعون على أنه حتى إن كان جنين ذلك النظام يسبق وستفاليا، فإن النظام الدولي الجديد قد بلغ النضج بعد تلك المعاهدة

إن ما يسمى بالقانون الدولي شهد تحولا بعد "وستفاليا" من نظرية طبيعية إلى نظرية وضعية في السنن القانونية، مثلا كشف "غروتيوس" (GROTUS) وهو يكتب في بداية القرن 17 (أي قبل معاهدة وستفاليا) أن قواعد القانون الدولي كانت متشابهة في أي مجتمع مسيحي،

كان الإنجيل والراعي الشرعي فيه هما المصدران الحقيقيان للحق والباطل، ولكن "فاتل" (Vattel) وهو يكتب في القرن 18 (بعد المعاهدة) حمل مضمونا مختلفا تماما عن المجتمع الدولي وعن القانون الدولي أقرب إلى السنن الدولية في الوقت الحاضر حيث يقول: "فاتل" مؤكدا هذه الحقيقة الجديدة لا بجمهورية أوروبا المسيحية الواحدة، بل بالدولة القومية ... إن الأمم والدول هي أجسام سياسية، مجتمعات من الناس الذين اتحدوا لغرض الحفاظ على رفاهم وأمنهم المتبادلين فيما بينهم[1]. هذا ما جعل العلماء القدماء الذين اهتموا بدراسة الأنماط السياسية في المجتمعات المختلفة لا يتهمون بأسباب ظهور الدولة، إما لأن هذا الشكل من التنظيم السياسي لم يكن موجودا قبل هذا التاريخ وإما كما ذهب "كارنيرو" أن المفكرين الكلاسيكيين مثل "أرسطو" كانوا يرون أن الدولة كائن أو معطى، ومادام كذلك فإن وجودها بديهية لا تحتاج لمزيد من البحث، لكن عندما بدأت الكشوف الجغرافية عرف الأوروبيون أن هناك شعوبا على سطح الأرض لا تعرف الدولة وقد أوضحت هذه الملاحظة أن الدولة ليست أمرا طبيعيا تماما ومن هنا تصاعد الاهتمام بتبيان بدايتها[2]، منذ تلك اللحظة راح العلماء والمهتمين يبحثون عن أسباب ظهور الدولة.

وفي نهاية الأمر ظهرت الدولة في شكل وحدة أساسية أكبر قائمة على استخدام القوة وممارسة القهر[3]، وهذا بالضبط ما ذهب إليه كل من "كونت وسبنسر" حيث يرجعان ظهور الدولة نتيجة لزيادة حجم المجتمعات وتعقدها اللذين نجما عن الحرب، فـ"سبنسر" يقرر أن الحرب قد ألفت المجتمع المفكك وأنها زادت المجتمع الأشد تعقيدا الفتة ونظاما أما كونت فيعتقد أن الحرب هي السبب الأول الهام الذي أسهم في اتساع نطاق المجتمعات الإنسانية وتأسس سلطة سياسية مستقرة فيها وتتفق هذه الآراء في بعض الوجوه مع نظرية "أوبنهايمر" الذي كشف فيها – منتقدا بذلك الماركسية – أن نشأة الدولة والطبقات الاجتماعية يعود إلى الهزيمة التي تلحقها قبيلة بقبيلة أخرى، فالدولة هي النظام القضائي الذي تفرضه جماعة منتصرة على

---

(1)- بهجت قرني. مرجع سابق. ص 38.

(2)- روبارت كارنيرو. «نظرية في نشأة الدولة». *مجلة الفكر العربي*. (عدد 22 سبتمبر/أكتوبر 1981). ص ص 07-08.

(3)- الحسيني. مرجع سابق. ص ص 20-21.

جماعة مهزومة بهدف واحد وأساسي هو إخضاع الجماعة المهزومة لنظام الجزية[1] فالدولة بذلك عند "أوبنهايمر" ارتبطت بنظام القدرة الإنتاجية للفلاحين المنتصرين ونشاط الرعاة، وذلك عندما أخضع البدو الفلاحين لسيطرتهم ويبدو أن وجهة نظر "أوبنهايمر" هذه قد تم دحضها من بعض الباحثين الذين يذهبون إلى أن الدراسات والأبحاث المعاصرة تثبت مما لا يدع مجالا للشك أن الدول ظهرت قبل ظهور البدو الرعاة[2].

إن نظرية الحرب هذه حازت على موافقة العديد من العلماء في وقتنا المعاصر، الذين يعتبرونها لعبت دورا محددا في تطور المجتمعات إلى أنظمة سياسية ذات سلطة معترف بها من قبل أعضاء المجتمع، فكثيرا ما أوجدت أمما جديدة كما فعلت حرب الاستقلال الأمريكية وحروب أخرى كثيرة من أجل التحرر أو التوحيد القومي سواء قبلها أو بعدها[3] وهذا بالضبط ما يذهب إليه "جارلس تيلي" فمن خلال مؤلفه: <تكوين الدولة في أوروبا الغربية> يدعم فكرة ظهور الدولة وتوسعها بواسطة الحرب، على أن الباحث لا يكتفي بالحرب فقط حتى وإن كانت سببا أساسيا في ذلك، بل أن هناك ظروف مشجعة هي التي ساعدت على توسيع الدولة وفرض هيمنتها وأبرز هذه العوامل المساعدة، التجانس الثقافي في أوروبا ووجود اقتصاد موحد قائم على الزراعة، وطبقة صغيرة ولكن واسعة الانتشار بين الملاكين وهيكل سياسي لا مركزي ولكن موحد نسبيا، ومن الأسباب الأكثر تحديد يشير "تيلي" إلى نمو المدن والتجار الصناعيين ويلاحظ أنه فيما بعد تطورت علاقة متبادلة قوية بين توسع الرأسمالية ونمو سلطة الدولة[4]، واختصارا فإن "تيلي" يريد أن يصل إلى أن أسباب قيام وتوسع الدول هو الحرب في البداية وظهور الرأسمالية التي ساعدت وشجعت انتشار هذا النمط من التنظيم السياسي في أوروبا. وهذه الأطروحة أي الربط بين الرأسمالية ونشوء الدولة في أطروحة لبعض العلماء الآخرين وخاصة الماركسيين ونجد ذلك واضحا عند الباحث الأمريكي "والرشتاين" كما سنوضح لاحقا.

---

(1)- بوتومور. **تمهيد في علم الاجتماع**. مرجع سابق. ص 214.
(2)- روبارت كارنيرو. **مرجع سابق**. ص 10.
(3)- بوتومور. **علم الاجتماع السياسي**. ص 108.
(4)- نفس المرجع. ص 137.

وفي دراسة لأحد الباحثين قسم من خلالها النظريات ذات الأساس العلمي في نشأة الدولة إلى قسمين متمايزين، نظريات القسم الأول تنطلق من التطوع وحرية الإرادة والاتفاق، فيما تتأسس نظريات القسم الثاني على العنف والقسر، وحسب الباحث فإن هذه النظرية التي ترجع أصل ونشأة الدولة إلى مسألة القسر والعنف تبدو أكثر إقناعا (من النظرية الإرادية) وأكثر ثباتا في المحك التاريخي والأثري، وقد أشار على ذلك وتدعيما لهذا الرأي المؤرخ اليوناني "هير اقليدس" حيث يقول: < الحرب هو أم أن الأشياء كلها > ويبدو حسب الباحث أن هذه الفكرة أثرت على كثير من علماء الاجتماع مثل "سبنسر" في كتابه "مبادئ علم الاجتماع" الذي تعد دراسته أول دراسة علمية تفصيلية عن دور الحرب في نشأة الدولة.

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن هناك مواد تاريخية وأثرية تشكل دلال على الحضور لظاهرة الحرب والعنف في المراحل المبكرة لنشأة الدولة في بلاد ما بين النهرين ومصر والهند واليابان واليونان وروما وأوروبا الشمالية وقد ذكر "إدوارد جنكز" (E. Jenks) أنه ليست هناك صعوبة من الناحية التاريخية في البرهنة على أن كل الوحدات السياسية ذات المنحنى الجديد تدين بنشأتها في حرب أو معركة ما[1] ويشترك في هذا الرأي حتى الأنثروبولوجيين فحسب مقارنة هؤلاء فإن أصل الدولة يكمن في ظهور أشكال من السيطرة من طرف مجموعة على بقية المجتمع سواء كانت هذه السيطرة بواسطة عمليات مؤكدة ذاتيا تتعلق بالتميز الاجتماعي أو عن طريق خارجي باحتلال مجتمع من طرف آخر[2].

إن التسليم بوجه النظر هذه رغم الأدلة التاريخية التي تدعي أن الحرب هي منشأ وسبب لظهور الدولة فيه كثير من المبالغة، ويحرم البحث من الكشف عن أسباب أخرى تكون قد لعبت دورا كبيرا لا يقل أهمية عن سبب الحرب فهناك كثير من الدول التي خاضت حروبا كثيرة ومختلفة ولم يمكنها ذلك من إقامة دولة، فالحرب إذن ليست سببا كافيا لتفسير ظاهرة كبيرة ومعقدة بحجم الدولة، ويجب إذن البحث عن أسباب أخرى تكون قد ساهمت وتظافرت في نشوء هذه الظاهرة.

---

(1)- كارنيرو. مرجع سابق. ص 10.

(2)- Ali Kazangicil. < Théorie de L'Etat et Analyse de l'état Moderne Turc>. Peuples mediteraneens. (N°: 27-28 Avril – Septembre 1984). P 68.

2- الأسباب الداخلية الإرادية

في هذا النوع من الأسباب فإن الدولة يرجع منشأها إلى أسباب داخلية نابعة من المجتمع في حد ذاته، وبالتالي فإنها عملية مدروسة وإرادية وفي هذا الإطار يمكن ذكر العديد من النظريات والاتجاهات المفسرة لنشأة الدولة والتي ترجعها إلى عوامل تاريخية عديدة منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي، ومنها السياسي.

فنظرية التطور الأسري ترجع أصل الدولة إلى تطور الأسرة التي نمت وأصبحت عائلة ثم تجمعت العائلات وتكونت القبيلة ومع تكاثر وازدياد عدد أفرادها انقسمت على عشائر وبمرور الزمن أخذت هذه العشائر في النمو والازدياد وانتشرت فوق بقعة معينة من الأرض لتكون المدن السياسية التي تحولت فيما بعد إلى دول، فالعامل الاجتماعي هنا هو السبب في نشأة الدولة، ذلك أن الحاجة إلى الاجتماع وازدياد وتعقد الحياة الاجتماعية أدت بالمجتمع بالبحث عن سلطة معينة لضبط حركة هذا المجتمع.

وغير بعيد من هذا الطرح تذهب نظرية التطور التاريخي في نفس السياق ومضمون هذه النظرية هي أن الدولة ظاهرة طبيعية نتجت عن تفاعل عوامل مختلفة عبر فترات طويلة من التطور التاريخي أدت في نهاية الأمر بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها وقبضت على ناحية الأمور فيها مما أدى في النهاية إلى نشأة الدولة(1)، إن هذا النوع من النظريات والتي تدعي أن نشأة الدولة كان نتيجة لتطورات تاريخية اجتماعية أفضت في نهاية المطاف إلى نشوء الدولة تمثل جانب من جوانب هذا الاتجاه، وبينما يذهب هذا الأخير إلى إعطاء العامل التاريخي الاجتماعي الوزن الأكثر أهمية في نشوء الدولة ويذهب بعض الباحثين إلى طرح وجهة نظر أخرى في هذا المجال إذ يرجع نشوء الدولة إلى عوامل اقتصادية حيث أدى ابتداع الزراعة إلى حدوث فائض في مواد التغذية مكن فئة اجتماعية من الاستغناء عن المشاركة في عملية الإنتاج الزراعي والانصراف إلى العمل اليدوي مما أدى إلى ظهور مسألة تقسيم العمل إلى حد كبير، هذا التخصص المهني تطور إلى وحدات اجتماعية مستقلة تضامنت تلقائيا وتدريجيا في دولة، ووجهة النظر هذه في ظهور الدولة

---

(1)- بسيوني. مرجع سابق. ص ص 82-83.

دعا لها ونشر عنها الأثري البريطاني "غوردن تشايلد" (V. Gurdon Child)[1].

والحقيقة أن وجهة النظر هذه ليست اقتصادية بحتة فهي تضم جوانب تاريخية واجتماعية في نفس الوقت لأن ظهور الزراعة وتقسيم العمل وتطور ذلك يمكن اعتباره عاملا اجتماعيا، اقتصاديا وتاريخيا.

وغير بعيد عن هذا المعنى حاول "كارل فيتفوجل" (K. Wittvogl) أن يطور نظرية معينة في إنشاء الدولة سماها نظرية الري ويذهب من خلالها أن الحاجة إلى الري في المناطق الجافة وشبه الجافة ومن أجل الحصول على نتائج جيدة دفعت هؤلاء ومن أجل مصلحة المجتمع التنازل عن بعض الحريات الفردية لصالح تكوين وحدات سياسية كبيرة وهذه المجموعات المتناثرة تكون قادرة على تطوير نظام فعال للري يجعل من العمل الزراعي سهلا نسبيا وذا نتائج أفضل على المستوى المحصول، والجماعات التي قامت بإنشاء نظام الري المعقد ذاك وإدارته هي التي أنشأت الدولة.

ورغم أن هذه النظرية تعطي للري دورا أساسيا في نشأة الدولة إلا أن بعض العلماء شككون في ذلك حيث أثبتت بعض البحوث الأثرية التي أتخذها " فيتفوجل " كشواهد على فرضيته المائية (هي بلاد ما بين النهرين، الصين المكسيك) إن الدولة ظهرت فيها قبل التفكير في نظام معقد ومتطور للري لذلك أمكن القول أن نظام الري لم يلعب ذلك الدور الكبير الذي ينسبه له " فيتفوجل" في مجال نشأة الدولة[2].

والملاحظ عن كل هذه النظريات أنها تشترك في خاصية معينة وهي أنها كلها ترجع نشأة الدولة إلى عوامل داخلية نابعة من داخل المجتمع لضروريات اقتصادية أو اجتماعية من جهة ومن جهة ثانية أنها إرادية أي انها لم تتم بفضل قوة خارجية أو قهرية كالحرب مثلا

---

(1)- روبارت كارنيرو. مرجع سابق. ص ص 8-9.
(2)- نفس المرجع. ص 9.

ثمة وجهة نظر أخرى تنطلق من نقد كل هذه النظريات رغم أنها لا تنفي دورها في نشأة الدولـــة عرضـها الباحث "روبرت كارنيرو"[1]، الذي حاول تطوير فرضية شبه إيكولوجية متخذا من دول أمريكا اللاتينية، البيرو، الأمازون، أمريكا الشمالية كأمثلة تاريخية لظهور الدولة نتيجة لأســباب وظروف بيئية (الأرض، الفلاحة، الماء) وليست الحرب أو الإرادة، ويخلص الباحث بعد تحليل شيق للظروف التي يمكن أن تكون ساهمت في ظهور الدولة والتي حددها بـــ: تحدد البيـــئة، التطور السياسي، حشد الموارد، والتحدد الاجتماعي والتي اعتبرها الباحث كفرضيات تحـــتاج إلى وقائع ومعطيات الواقع للتأكد من صحتها ويخلص الباحث إلى خلاصة تحليله على النحو التالي:

<< نســتطيع الــزعم أن نظــرية الــتحدد فــي صــيغتها المعدلــه قادرة إلى حد بعيد علـــى أن توضح أشكال ظهور الدولة، أنها تعلل نشأة الدولة في أقاليم وتخلفها في أقاليم أخرى، وهكـــذا نزعم أن الدولة ظاهرة يمكن التنبؤ بها استنادا إلى شروط ثقافية وسكانية وبيئية معينة، إن نظـــرية الـــتحدد بوضعها شروط الظاهرة في موضعها الصحيح تسهم إسهاما لا بأس به في دراسة ظاهرة الدولة والتي تعتبر الظاهرة الأكثر أهمية في تطور البشرية العام >>[2].

والحقيقة أن جهة النظر هذه لا تخلو من نقد، فإذا كنا نوافق الباحث على النتيجة التي انتهى إليها من أن ظاهرة الدولة تعتبر الظاهرة الأكثر أهمية في تطور البشرية العام، فإننا لا نوافقه في اتخاذ تاريخ أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية كشواهد تاريخية على ظهور الدول، فهناك أماكن عديدة من العالم وقارات أخرى أقدم من أمريكا اللاتينية والشمالية وحضارات أقدم، ودول قد ظهرت فيها الدولة إلى الوجود نتيجة لظروف وشروط أخرى غير التي ذكرها الباحث.

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 07-12.

(2)- نفس المرجع السابق. ص 18.

أما منظرو نظرية العقد الاجتماعي (هوبز، لوك، روسو) فيعتقدون أن نشوء الدولة يرجع في أساسه إلى إقامة عقد بين الجماعة بموجبه فوضوا الأمر إلى شخص وتنازلوا له عن حقوقهم (كما يذهب هوبز) أو جزء من حقوقهم (كما يعتقد لوك) حتى يستطيعوا العيش في أمن وسلام والحد من أنانية الأفراد، وهكذا تكونت أو ظهرت الدولة إلى الوجود نتيجة هذا العقد بحيث تؤمن هذه الدولة للأفراد الأمن في الداخل والسلام في الخارج، لذلك يجب على هذه الدولة أن تتميز بالقوة المطلقة حتى تستطيع أن تؤدي مهامها جيدا لذلك اسماها "هوبز "لاوياثان" هذا الوحش الكاسر المخيف، فالفرد الإنساني هو آلة طبيعية تتحكم فيها الحركة ولاوياثان هو الدولة الحديثة التي تقيمها الآلات الطبيعية أي مجموعة من البشرية كآلة اصطناعية ضخمة ذات بأس مهمتها المحافظة على المنفعة الأولى لجميع الأفراد[1].

فالقوة إذن التي بيد الدولة هي لمصلحة أفراد المجتمع وعلى هذا الأساس تم الاتفاق، فالقوة لهـا وظيفة مزدوجة فهي من جهة توفر الأمن والاستقرار للجميع ومن جهة ثانية تحد من أنانية الأفـراد، فالطبـيعة البشـرية حسب "هوبر" تتحكم فيها الأهواء وأن ترك الإنسان على طبيعته أي لـو ترك لحقة الطبيعي لأصبح كل إنسان ذئبا في وجه الإنسان الآخر ولقامت حرب الجميع ضـد الجمـيع[2] (BELLUMOMIUM CONTRA OMNES) فـبدون هذه القوة لا يكون هناك أي معـنى لأي اتفاق يقيمة الأفراد فيما بينهم ذلك أن الاتفاقات بدون السيف ليست سوى كلمات كمـا جـاء فـي لاوياثان الفصل السابع عشر[3]. فمصلحة الأفراد الإرادية هي التي دفعت بهم إلـى التفكـير في إيجاد قوة أو سلطة وهذه السلطة أو القوة هي الدولة والعقد إذن قام على هذه الحقيقة وهذه الغاية.

ورغـم مـا لهذا الفكرة من واقعية إلا أنها لا تبدوا مقنعة كثيرا، لأن أفكار نظرية العقد لا تجيـب كـيف تم هذه العقد وهل تم فعلا على أرض الواقع، والحقيقة أن قيمة هذه الأفكار ترجع إلى ما خلفته من تأثير على الجيل اللاحق حيث كان تأثير كتاب العقد الاجتماعي عظيما على رجال الثورة الفرنسية حتى أطلق عليه إنجيل الثورة، ولقد ترجمت أفكار "روسو" مثلا إلى

---

(1)- جورج زيناني. «المـداول الحضـاري لفلسفـة هـوبـز السيـاسيـة». *الفكـر العـربـي*. عدد 22 . مرجع سابق. ص ص 393-394.

(2)- نفس المرجع. ص 398.

(3)- نفس المرجع. ص 394.

نظريات احتضنتها الثورة الفرنسية مثل نظريته حول سيادة الأمة التي حولتها إلى مبدأ دستوري إذ نص إعلان حقوق الإنسان والواجب سنة 1789 على أن < الأمة هي مصدر كل سيادة>[1]، فالثورة الفرنسية وتأثيرا بأفكار أصحاب العقد الاجتماعي وخاصة "جان جاك روسو" وخاصة مع مجيء "نابليون" أحدث تغييرات هائلة في طبيعة الدولة وفي عمل الإدارة فظهر مفهوم الدولة القومية كشكل للنظام السياسي وظهرت البيروقراطية العامة الحديثة التي أصبحت فيما بعد أداة الدولة الحديثة للقيام بأعمالها، وبفضل الثورة الفرنسية تغيرت الصفة الشخصية للدولة حيث استبدل العلماء الفرنسيون الملك بالأمة فأصبحت الدولة على ذلك ملكا للأمة ولم يعد الموظف العام خادما للملك أو الأمير ولكن خادم الدولة بشكل غير مباشر وأداة السلطة العامة وأصبحت أحكامه تسير وفقا للقانون وليس لرغبات الملك حيث أصبح القانون أداة للتعبير عن إرادة الأمة[2].

وفي نفس هذا الإطار أي إرجاع نشوء الدولة إلى إختلالات داخلية سياسية كانت أم اقتصادية حدثت داخل المجتمع أدت به إلى التفكير في إقامة دولة للتغبير عن مطالبه أو مطالب جزء من هذا المجتمع، تظهر أطروحة لها ممثلون كثيرون يمثلها كثير من العلماء والمؤرخين تتخذ من أزمة المجتمع الإقطاعي نقطة انطلاق في تفسير نشأة الدولة ويمثل هذا الاتجاه بعض المؤرخين أمثال "جوزيف ستراير" (J.Stryer) و"برنار جينيه" (B. Guinee) وبعض علماء الاجتماع مثل "نوربرت إلياس" (N. Elias) و"تيلي" (C. Tilly) وملخص هذه الأطروحة أنه في ضوء انهيار القوى السياسية للنظام الإقطاعي التقليدي الذي لم يعد حكامه قادرون على إدارة السلطة كما عجزوا على ضبط الهجرة الريفية أو توفير الإسكان للفاعلين الاجتماعيين وما نتج من ذلك من بداية الصراع الطبقي وانفصال الجانب الاقتصادي عن الجانب السياسي، وهكذا تم تصميم بنية الدولة التي اخترعت على غرار بنية الكنيسة ووضعت الدولة أساس المجتمع السياسي الذي استمد هويته من مفهوم

(1)- بسيوني. مرج سابق. ص 381 و54-55.
(2)- فريل هيدي. مرجع سابق. ص 113.

العموميات (UNIRESITTAS) التي تمت صياغتها في ظل المناخ العضوي للتفكير المسيحي في العصر الوسيط[1] فانهيار النظام الإقطاعي شكل بالنسبة للعلماء مادة خصبة عن أسباب ظهور الدولة ووجودها، "فأندرسون" (P. Anderson) مثلا يرى أن بناء الدولة يرجع إلى رغبة الطبقة الأرستقراطية في تحقيق مصالحها حيث أن الأرستقراطية تحتاج إلى إعادة تأكيد سلطتها، وذلك بعد أن انهار المجتمع الإقطاعي، وقريبا من هذا الطرح يذهب العالم "والرشين" إلى أن الدولة كانت نتيجة لحاجات ومصلحة الطبقة البرجوازية الصاعدة بعد انهيار النظام الإقطاعي وظهور النظام الرأسمالي، حيث يشترك في هذا "والرشين" مع الماركسيين عموما في أن الدولة كانت نتيجة لمصالح خاصة للطبقة البرجوازية، حيث يشدد هؤلاء على الارتباط بين صعود البرجوازية وظهور دولة الأمة فـ"باور" مثلا يجادل بأن كل نظام اقتصادي جديد يخلق إشكالا جديد في البيئة الدولتية وقواعد جديدة لتحديد الهياكل السياسية[2]. ويذهب أحد المختصين في دراسة موضوع الدولة[3] أن هذه الأخيرة ترجع إلى الأزمة السياسية التي أصابت المجتمع الإقطاعي، فهناك علاقة وثيقة حسب رأيه بين الإقطاع وبين بناء الدولة، فالأزمة السياسية التي أصابت الإقطاع قد أطلقت العنان لمجموعة كاملة من الإستراتيجيات التي ساعدت الدولة على النمو، فبناء الدولة ومؤسساتها يزداد ويبني كلما واجه المركز الإقطاعي الحاكم صعوبات واحباطات لم يستطع أن يلبيها أو يتغلب عليها فظهرت الحاجة إلى بناء مؤسسات متمثلة في الدولة لمسايرة هذه التطورات الجديدة التي لم تعد السلطة الإقطاعية قادرة على مسايرتها.

وإجمالا ومن منظور على الاجتماع الكلي يعود مولد الدولة إلى حد كبير – كما يقول بادي – إلى وجود أزمة في المجتمع المدني كما ترتبط أيضا بظهور مفاجئ لمصالح مشتركة لم يستطع المجتمع الإقطاعي تنظيمها، كما أنها أزمة سلطة بسبب تقلص أشكال السيطرة الإقطاعية والتي أصيبت بالتقادم وأخيرا تعود نهاية النظام الإقطاعي إلى عدم التكيف بين العمل السياسي

---

(1)- برتراند بادي وبيار برنباوم. معاودة حوار سوسيولوجية الدولة. مرجع سابق. ص ص 5-6.

(2)- بوتومور. *علم الاجتماع السياسي*. مرجع سابق. ص133.

(3)- برتراند بادي. *الدولتان. السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام*. ترجمة لطيف فرج. القاهرة. باريس. دار الفكر للدراسات والنشر 1991. ص 123.

الفـردي الذي يقـرره هـذا النظام وبين عجـزا متزايدا من العناصر الفاعلة من الخضوع له بل رفضها له[1].

والحقـيقة أن "بادي" لم يأتي بجديد في هذا الجانب فأطروحته تكاد تتوافق مع وجهة النظر الماركسية ولا يبتعد عنها كثيرا، وخاصة أطروحة "والرشين" والتي تذهب على أن الدولة نتيجة لمصـالح البرجوازية واستجابة لمطالبها، فأزمة المجتمع الإقطاعي لم ينجر عنها سوى ظهور الرأسـمالية وصـعود الطبقة البرجوازية إلى واجهة الحكم حيث أمسكت بزمام الأمور، فسواء أزمـة المجتمع الإقطاعي أو حاجة البرجوازية فالنتيجة واحدة، وهنا يلتقي "بادي" مع "والرشين" والماركسيين عموما رغم أن الأول لا يشير إلى ذلك بشكل واضح.

أما "جوزيف شومبيتر" فسلك طريق آخر وإن كان غير بعيد عما سبق من تحليل في تعليله لظهـور الدولة فمن خلال كتابة الإمبريالية والطبقات الاجتماعية[2] يقرر أن الاحتياجات المالية أو الضـروريات المالـية هـي التـي كانت وراء وجود وظهور الدولة الحديثة، فظهور هذه الاحتـياجات واختـيار نظـام الضـرائب يشـرح ويفسـر عملية انهيار وتفكك أشكال الحياة القروسطية، وأدى بالتالي إلى تغيير عميق للشروط الاقتصادية مؤديا إلى سياسة خاصة لمختلف العـائلات، إن هـذا الإدراك للعلاقـة بين الدولة والجباية سمح بالتعرف على الأسباب العميقة للتغيرات الاجتماعية، فتطور الجباية لم يشارك فقط في خلق الدولة، ولكنه فرض شكلها المحدد، فالدولـة والضـريبة مرتبطين ببعضهما أشد الارتباط لذلك لا يتأخر "شومبيتر" في إطلاق هذا الـنوع من الدولة بدولة الجباية (L'Etat fiscal). وإذا كانت الضرورات المالية قد خلقت الدولة الحديثة وساهمت في تشكيلها فإن بعد ذلك الدولة هي التي تقوم بتنظيم الحياة المالية وتتدخل في تسيير الاقتصاد[3].

يبدو أن هذه الفرضية التي أبداها "شومبيتر" ضعيفة ولا يمكن أن تكون الضرائب وحدها هي التي أدت إلى نشوء الدولة، قد يكون سبب ثانوي ساعد في ذلك، فالضرائب قد تكون منبعا

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص 124.

(2)- Josef Schumpeter. Imperialisme et Classes Sociales. Paris Edition de Minuit. 1972. p24.

(3)- Ibid. pp. 252-253.

استفادت منه الدولة من نموها وللمعاونة في تكوين وتدعيم مؤسساتها وبالتالي يجب وضعه من بين العوامل الأخرى، ذلك أن التطور الضريبي لم يكن ممكنا على الإطلاق ما لم يحصل الملك مسبقا على الوسيلة الشرعية لفرض الضرائب[1].

(1)- برتراند بادي. الدولتان. مرجع سابق. ص ص 133-134.

obeikandi.com

سابعا: الدولة والمجتمع في الفكر العربي

إن البحث في موضوع الدولة والمجتمع في الفكر العربي ظاهرة حديثة نوعا ما، ذلك أن هذين المفهومين وكما نستعملهما حاليا في مجال العلوم الاجتماعية وكما حددنا ذلك من قبل لم يظهرا على مسرح الأحداث السياسية والاجتماعية في أوروبا إلا في القرون القليلة الماضية، ومن الملفت للنظر أن المعاجم العربية لا تحتوي تعريفا للمجتمع أو للدولة يقترب من تعريف هذين المصطلحين ولكن هذا لا ينفي أن هناك مفاهيم ومصطلحات تقترب لأحد من هذين المفهومين مثل: < القوم، الرعية، الجماعة، الشعب، الأمة الحكم والحكومة، السلطان > ومن خلال قاموس "محيط المحيط" نجد أن مصطلح الدولة له عدة معاني مختلفة تارة تعرف كاشتقاق من فعل "دال" و"يدول الرجل" أي صار شهرة أي مشهورا، والزمان دولا أي انقلب من حال إلى حال، ومن معاني الدولة أيضا انقلاب الزمان والعقبة في المال، والدولة (بضم الدال) في المال، يقال صار الفي أي الغنيمة دولة بينهم، أي يتداولونه مرة لهذا ومرة لذلك، وتطلق الدولة أيضا عند أرباب السياسة على الملك ووزرائه[1] وأخيرا أصبحت كلمة دولة تطلق إجمالا على البلاد أي الدولة كما نعرفها الآن.

إن هـذا الاستعراض بين لنا غياب مفهوم موحد للدولة في الفكر العربي وفي التاريخ الإسلامي، هذا الأخير الذي لم يعرف الدولة كفكر وكواقع إلا مع الاستعمار الغربي الأوروبي الذي كان سباقا في هذا المجال وخاصة بعد أن أصبحت سيطرته واقعا لا جدال فيه سواء من ناحية المعرفة والفكر أو من ناحية التطور التكنولوجي والمادي.

ويذهب المهتمون والباحثون في هذا الميدان أن الكتابات السياسية العربية عن الدولة لم تبدأ إلا بعد سقوط الخلافة العثمانية أي في العشرينيات وما بعدها من القرن الماضي وهي الحقبة نفسها التي تم فيها الاختراق الغربي الاستعماري للوطن العربي وبلقنة هذا الوطن[2]، وهذه الحقيقة نفسها لا تحجب علينا حقيقة أخرى وهي أن التراث العربي الإسلامي يزخر بكتب تراثية مهمة في هذا الجانب أي التي تناولت أو اقتربت من بعض المواضيع السياسية المتعلقة بالملك

(1)- سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. ص ص 76-77.
(2)- نفس المرجع السابق. ص 85.

والسلطان والرعية، وفي هذا الإطار نجد الفرابي <المدينة الفاضلة> وعبد الرحمان ابن خلدون < المقدمة > التي يمكن اعتبارها أو اعتبار ما احتوته من أفكار وتحليلات كمقدمة وبداية للتنظير السوسيولوجي للدولة والسياسة عموما، وأبو حامد الغزالي < إحياء علوم الدين > و < الاقتصاد في الاعتقاد > وتقي الدين بن تيمية < السياسة الشرعية في اصطلاح الراعي والرعية > وابن قتيبة < الأمة والسياسة > والقاضي عبد الجبار < المغني > أبو بكر الرازي < علم السياسة > أبو الحسن الماوردي < الأحكام السلطانية والولايات الدينية > ابن الدفعة < بذل النصائح فيما على السلطان والرعية > الحسن العباسي < آثار الدول في تدبير الدول > وشهاب الدين ابن الربيع < سلوك المالك في تدبير الممالك >.

والملاحظ على هذه المؤلفات وغيرها في التراث العربي الإسلامي أنها لم تتعرض لتحليل الدولة والمجتمع أو السياسة بصفة عامة بقدر ما اهتمت بتوجيه النصائح للملك والسلطان، أو أنها اهتمت بجانب معين من الحياة السياسية كالعدل مثلا، ولكن هذا لا يمنع وجود أفكار سياسية مهمة تدخل في مجال البحث الحديث للسياسة كما نجد ذلك خصوصا عند ابن خلدون العالم العربي الذي كثيرا ما تناساه المؤرخون والسياسيون بما فيها العرب.

أما الفكر أو التنظير حول موضوع الدولة في الفكر الحديث فلم يبدأ إلا بعد انهيار الخلافة العثمانية سنة 1921، حيث نجد رشيد رضا وتلامذته في الشرق تناولوا الحديث عن الدولة الإسلامية، منذ تلك اللحظة أخذ موضوع الدولة يحتل بعض الأهمية في الفكر العربي وبدأ الكثير من المفكرين رغم تنوع إيدلولوجياتهم يكتبون عن الدولة، لذا يمكن القول أن الاهتمام بدراسة الدولة كقضية فكرية وسياسية هو أمر حديث وغير مكتمل على الرغم من أهمية مؤسسة الدولة في العالم العربي، وقد أرجع أحد الباحثين العرب[1] هذا النقص في دراسة الدولة في المجتمعات العربية إلى سبب تاريخي يتمثل في أن فكرة السياسة عند المسلمين لم ترتبط بفكرة الدولة وحقوق الفرد بقدر ما ارتبطت بفكرة الأمة وبقاء الجماعة، ولسبب استعماري يرجع إلى أن مؤسسة الدولة العصرية قد أدخلت في المجتمعات العربية عن طريق الاستعمار دون أن تصاحبها نظريتها الفكرية أو أسسها الاجتماعية، وثالثا بسبب

(1)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 05.

ثقافي أو تبعوي يرجع إلى سيطرة النظريات السلوكية الأمريكية على كثير من علماء السياسة العرب وهي التي تبنت منهجا سلوكيا استبعد نظرية الدولة حتى زمن قريب أو أدمجها في مكان ثانوي ضمن نظريته للتحديث.

ورغم صحة وموافقتنا عن هذه الأسباب كما أوردها "الأيوبي" إلا أننا نعتقد أن السبب الرئيسي في عدم اهتمام المفكرين والمثقفين العرب بقضية أو إشكالية الدولة ترجع إلى طبيعة ووضعية المثقف العربي وإلى طبيعة الدولة العربية في حد ذاتها ونظامها السياسي، تلك الدولة التي لم يتم بناءها كما تم في الغرب، نتيجة لتغييرات داخلية نابعة من المجتمع نفسه متمثلا في أفراده ومواطنيه، أما في العالم العربي فالمثقف العربي لم يكن يجرؤ على دراسة الدولة العربية، لأن ذلك سوف يجره إلى قضايا أخرى تتعلق بحياته اليومية لذلك التزم الصمت إزاء هذا الموضوع أو البحث في مواضيع أخرى بعيدة عن هذا الجانب، أو تم استغلاله من طرف السلطة السياسية الحاكمة لنشر إيديولوجيتها المهيمنة، فالاقتراب من موضوع الدولة سوف يجر الباحث العربي إلى موضوع الشرعية وغيرها من المواضيع الحساسة التي لا تسمح بها السلطة الحاكمة.

ولكن رغم هذا فقد ظلت طبيعة الدولة ووظائفها ودورها في المجتمع وعلاقتها بالدول الأخرى، – ورغم قلة البحوث والدراسات – محل جدل كبير في الفكر السياسي العربي، فمن ناحية عمل أصحاب الفكر الليبرالي على تأكيد مفهوم الدولة بفكرة السيادة وبحقوق المواطنة، واستكمال رواد الفكر الديمقراطي الحديث هذا التوجيه بالتركيز على أهمية فكرة المسؤولية السياسية، ومن ناحية أخرى اتجه الفكر الماركسي إلى إبراز صلة الدولة بالهيكل الطبقي وعلاقاته ودورها كأداة للضبط الاجتماعي والقهر السياسي في ظروف اجتماعية معينة[1]، وإلى جانب ذلك نجد اتجاه أخر يتخذ من التراث والكتب التراثية أساسا لمقولاته في إدراكه لموضوع الدولة وعلاقتها بالمجتمع، إي الإسلام كدين ودنيا مرددا مقولة: < لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها >.

(1)- المرجع السابق. ص 08.

ويمكن ذكر كتابات رشيد رضا وتلامذته، وكتابات الإخوان المسلمين، ضياء الدين الريس، أحمد شلبي، عبد الحميد متولي، حسن بسيوني، وعبد الغني عبد الله.

وبعد ركود نسبي إذ ينبعث هذا الموضوع من جديد في الفكر العربي إلى حيز البحث والدراسة، فلقد شهدت فترة السبعينات والثمانينات وحتى أيامنا هذه إعادة الاهتمام بهذا الموضوع مجددا وقد أفرزت هذه الكتابات والتحليلات لموضوع الدولة في المجتمع العربي عن تبلور ثلاثة تيارات بارزة، **الأول**: تيار يعيد المقولات التقليدية نفسها عن الإسلام كدين ودنيا الدولة، **التيار الثاني**: تيار نقدي للتراث كله من موقف غير رافض للتراث ولا للإسلام، وإنما يحاول قراءة جديدة للتراث النظري والمثالي في ضوء التاريخ الاجتماعي والسياسي المعاش ويمثل هذا التيار: حسن مروة، طيب تيزيني، أحمد ماضي، فهمي جدعان، رضوان السيد، عبد الله العروي، محمد عابد الجابري ، عزيز العظيمة، حسن حنفي، أحمد كامل أبو المجد، أحمد صدقي الدجاني، محمد عمارة، عادل حسين، حسن أحمد أمين وآخرون، وتيار تقدمي أو ماركسي مجدد ينظر إلى الدولة في العالم الثالث عموما وفي الوطن العربي خصوصا، ضمن الخصوصية التاريخية لكل مجتمع من ناحية وفي إطار النسق الدولي أو النظام الرأسمالي المهيمن ولعل أبرز ممثل لهذا التيار سمير أمين[1].

والحقيقة أن الكتابات في هذا الموضوع ومن خلال ممثلي تلك الاتجاهات كانت كتابات تبحث في علاقة الدولة بالمجتمع من حيث أي نظام دولة يصلح للمجتمع وأي مجتمع أو نظام اجتماعي يجب أن يكون وفق النظام السياسي لهذه الدولة أو تلك، لذلك يمكن القول أن تلك الكتابات كانت كتابات يغلب عليها الطابع الفلسفي الإيديولوجي أكثر منها دراسات سوسيولوجية تشريحية وربما تكون هذه الحقيقة أدت ببعض المفكرين العرب وخاصة علماء الاجتماع والسياسة على طرق هذا الموضوع من الناحية السوسيوسياسية وهنا يجب ذكر سلسلة الكتب

(1)- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق. ص 87.

التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية حول دراسة الدولة في المجتمعات العربية[1]، في المشرق العربي وفي المغرب العربي، وفي دول الخليج، وقد حاولت هذه الكتابات معالجة مواضيع الدولة والمجتمع وطبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع إضافة إلى تاريخ ظهور الدولة في الوطن العربي، ودور الاستعمار ودور الدولة في عملية التنمية والتحديث ودورها في رسم الخريطة الطبقية في الوطن العربي إلى آخره.

ورغم هذه الكتابات التي أصدرت مؤخرا والتي اتخذت من الدولة والمجتمع العربي موضوعا أساسيا ومركزيا، إلا أن ذلك لا يمنعنا القول مع عالم الساسة العربي "بهجت قرني"[2]، أن الدراسة النظامية للدولة العربية لا تزال دراسة ناشئة ولو أن عقد الثمانينات من القرن الماضي يشهد اهتمام التحليل السياسي بالدولة في الوطن العربي وخاصة من طرف أبناء هذا الوطن لأن المستشرقين والكتاب والباحثين في الغرب تناولوا هذا الموضوع، ولكن من وجهة نظر خاصة بهم وبمصالحهم وأهدافهم الإيديولوجية.

ومن بين الدراسات الجادة والقيمة التي تناولت المجتمع والدولة في الوطن العربي تلك التي قام بها عالم الاجتماع السياسي "سعد الدين إبراهيم"[3] حيث يرى هذا الأخير أن العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي يكتنفها إشكاليات عديدة.

1- علاقة غير سوية بين الدولة والتكوينات والقوى الاجتماعية، ففي الحالات السوية تكون الدولة إلى حد كبير تعبيرا أمينا عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيسية، إلا أنها في أغلب الأحيان في أيدي النخب الحاكمة التي لا تتمتع بشرعية راسخة، وتستخدم هذا الجهاز

---

(1)- تم في هذا الإطار إصدار الكتب التالية:
- عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي.
- خلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية.
- غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي.
- سعد الدين إبراهيم وآخرون: المجتمع والدولة في الوطن العربي.
- نزيه الأيوبي: تراث الدولة المركزية في مصر.

(2)- بهجت قرني. مرجع سابق. ص 31.

(3)- سعد الدين إبراهيم. مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي. منتدى الفكر العربي. عمان. 1986. ص ص 30-32.

استخداما تعسفيا استبداديا تسلطيا، ويرى أن تصحيح العلاقة يكون بنمو وحيوية ومبادرة منظمات المجتمع المدني، ويضيف الكاتب أن الدولة والسلطة في علاقتها بالمجتمع وجهان لعملة واحدة، فالدولة هي أجهزة وهياكل ومؤسسات والسلطة (الحكومة والحاكم) هي استخدام (أو سوء استخدام) هذه الأجهزة والهياكل والمؤسسات بواسطة النخب المهيمنة على رأس الدولة.

2- تناقض وتضارب ولاء الفرد العربي، فمؤسسة الدولة بنظمها التعليمية والإعلامية تحاول أن تثبت وتعمق ولاء الفرد فيها للدولة القطرية نفسها، وأحيانا للنظام الحاكم أو حتى للشخص الحاكم نفسه، وتحاول أيضا منع التعددية الفكرية والسياسية التي تمكنه من التفكير والمساءلة والاختيار الحر، ويضيف الدكتور "سعد الدين إبراهيم" أنه نظرا لغياب أو ندرة تنظيمات المجتمع المدني التطوعية كالأحزاب والنقابات، فإن خط الدفاع الأخير للفرد يكون هو التكوينات الإرثية (الأسرة، العشيرة، القبيلة والطائفة) وحينما يلجأ الفرد لخط الدفاع الأخير هذا، فإن الولاء للدولة الوطنية يهتز ثم يتآكل ويمكن بذلك أن ينطوي على تفتيت الدولة الوطنية.

3- الدولة القطرية (الوطنية) الحالية لا تعد الإنسان العربي للمشاركة السياسية أو الانتخابية الفعالة في شؤون مجتمعه، وأسوء من ذلك فهي لا تعده لمجابهة المستقبل وعالم القرن العشرين (20) فالطفل العربي الذي هو عماد المستقبل ينمو في بنية عربية عاجزة وفي ظل نظام حكم لا يقل تخلفا وعجزا.

أما عن الجزائر فإن الموضوع مازال بكرا ولم تدرس أبحاث أكاديمية جادة في هذا الميدان، رغم أن بعض الكتاب الفرنسيين والأنجلو سكسونيين قد درسوا هذا الموضوع ولو أو تحليل النظام السياسي أو الحزب الحاكم ... الخ[1].

---

(1)- على سبيل المثال:

- John P. Entelis. Comparative Politics of North Africa.
- J. Leca et J.C. Vatin. Le Systeme Politique Algérien.
- William B. Quardt. Revolution and Political Leaders Hip.

أما الجزائريين، فحسب علمنا لم يتناولوا هذا الموضوع أو لم يكن ضمن اهتماماتهم الرئيسية وخاصة من الناحية السوسيولوجية[1]، وربما تكون فترة الثمانينات من القرن الماضي قد شهدت بداية الاهتمام بذلك، وحتى وأن وجدت هذه الأبحاث والكتابات، فقد كتبها في الأغلب جزائريون يعيشون في الخارج وبلغة غير اللغة العربية[2]، أما ما كتبه جزائريون وباللغة العربية ربما لا توجد دراسات سوسيولوجية في هذا الإطار.

عموما فإن أغلب ما كتب حول هذا الموضوع تناول بالأساس الفترة البومدينية تلك الفترة التي شهدت ميلاد الدولة الجزائرية ما بعد الاستعمار حسب مصطلح "حمزة علوي" حيث تم نعت تلك الدولة بالدولة البونابرتية[3]، تارة وبالشعوبية[4]

---

(1)- فأغلب ما كتب عن الدولة وما يتعلق بها كان من ناحية دورها الاقتصادي وما نجم عنه ونجد ذلك خاصة عند مركز الأبحاث الاقتصاد التطبيقي والتنمية (C.R.E.A.D).

(2)- مثل دراسة كل من رشيد تلمساني: الدولة والثورة في الجزائر ودراسة مغنية الأزرق نشوء الطبقات في الجزائر.

Rachid Tlemçani. State And Revolution in Algeria (London Zed Books 1986).

Marnia Lazreg. The Emergence of Classes in Algeria. A Study of Colonialism And Socio-Political Change (Boulder Coloned. West View. Press 1976).

(3)- أطروحة عمور وآخرون.

KADER Amour et Autres . La Voie Algérienne. Paris. Maspero. 1974.

(4)- أطروحة عدي الهواري.

Lahouari Addi. L'impasse du Populisme : L'Algérie Collectivité Politique et Etat en Interdiction. Alger E.N.L. 1990.